

الاحزاب الليبية وقضايا الاستقلال - الامارة - الوحدة

١٩٤٦ - ١٩٤٨

الدكتور السيد رجب حراز (*)

ظلت ليبيا بأقاليمها الثلاثة : برقة وطرابلس وقران ، جزءاً من الامبراطورية العثمانية منذ أواسط القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين ، عندما غزتها إيطاليا عام ١٩١١ ، فدخلت من ذلك الحين في حوزتها . وكان لليبيا اiban الحكم العثماني ممثلوها في مجلس المبعوثان بالآستانة ، ويسرى على الشعب الليبي النظم والقوانين التي كانت سائدة في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية . وبالرغم من أن اللغة التركية كانت لغة الدواوين الرسمية ، فقد احتفظت ليبيا كبقية البلاد العربية الأخرى بجميع مميزاتها وخصائصها العربية وإذا استثنينا الولاية وبعض الوظائف القليلة الأخرى ، فان جميع الأعمال الإدارية كانت موكولة لأبناء البلاد . وكان تدخل الحكومة العثمانية في أمور البلاد الداخلية ضئيلاً ونادراً . وكانت عادات البلاد وما تعارف عليه الناس قانوناً محترماً من الجميع (١) .

(٥) أستاذ التاريخ الحديث المساعد كلية الآداب - جامعة القاهرة .

(١) عن ليبيا في العصر العثماني الثاني ، انظر :

Cachia, A.J. : Libya under the Second Ottoman Occupation 1835-1911. Tripoli, 1945.

وانظر كذلك أحمد صدق الدجاني : ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني (١٨٨٢ - ١٩١١) . القاهرة ١٩٧١ .

وفي ١٨ أكتوبر ١٩١٢ ، أبرم الإيطاليون مع العثمانيين معاهدة صلح في أوشي لوزان ، انسحب العثمانيون بمقتضاها من ليبيا ، وبقي الليبيون يقاومون وحدهم الاحتلال الإيطالي مقاومة عنيفة لأكثر من ثلاثين سنة ، ويرجع ذلك إلى شعورهم بأنهم يناضلون عن قضية حقّة وعادلة ، ولكي يبقى بأيديهم حق تقرير مصير وطنهم . ولم يقبل الشعب الليبي ادعاء الإيطاليون بأن الحكم الإيطالي لا يعدو أن يكون انتقال الأمر من يد حاكم تركي إلى يد آخر إيطالي وذلك لأن الليبيين لم يكونوا في الامبراطورية العثمانية رعايا مغلوبين على أمرهم ، بل كانوا مواطنين يتمتعون بما يتمتع به العثمانيون أنفسهم (١) .

وكان على الإيطاليين منذ البداية أن يواجهوا مقاومة الليبيين باحدى طريقتين : كسب ثقة الشعب الليبي ، أو ارغامه على الخضوع بالقوة إلى المصير الذي يريدونه . وكان الطريق الثاني هو الذي اختارته إيطاليا الديمقراطية منذ اليوم الأول وتبعها فيه إيطاليا الفاشية فيما بعد . وبقدر ما كان كفاح الليبيين مجيدا وشريفا ، كان الاستعمار الإيطالي وحشيا وبعيدا عن كل معاني الإنسانية (٢) .

وظل الإيطاليون يحكمون ليبيا إلى وقت قيام الحرب العالمية الثانية ، وهي الحرب التي دخلوها إلى جانب ألمانيا النازية في يونيو ١٩٤٠ ، وأضحت ليبيا ميدانا هاما من ميادينها ، حتى إذا مالحت الهزيمة بالإيطاليين والألمان عام ١٩٤٢ في شمال أفريقية ، ارتدت قواتهم عن ليبيا ، وانتهى بذلك الاحتلال الإيطالي لها . واحتلت القوات البريطانية برقة وطرابلس ، على حين زحفت قوات فرنسا الحرة من بحيرة تشاد واحتلت فزان بمقتضى اتفاقية أبرمت بين

(١) هيئة تحرير ليبيا : هيئة تحرير ليبيا تكشف عن الحقائق فيما تزعمه إيطاليا من إصلاح في ليبيا (القاهرة ١٩٤٨) ص ٤ .

(٢) بشير السعداوي : فظائع الاستعمار الإيطالي الفاشستي في طرابلس - برقة . ص ١٨ - ٢٣ .

الإنجليز والفرنسيين في ٢٦ يناير ١٩٤٣ (١).

وأسس البريطانيون في كل من برقة وطرابلس إدارة عسكرية « مؤقتة » منفصلة إحداهما عن الأخرى انفصالاً تاماً، وأنشأ الفرنسيون في فزان إدارة عسكرية كذلك ، فتجزأت ليبيا بسبب انشاء هذه الإدارات الثلاث إلى ثلاثة « أقطار » منفصلة بعضها عن بعض .

معاهدة الصلح مع إيطاليا :

وفي ٨ مايو ١٩٤٥ انتهت الحرب في أوروبا، وعقد في ١٧ يوليو مؤتمر بوتسدام ، الذي قرر انشاء مجلس وزراء خارجية تمثل فيه كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السوفيتية والصين وفرنسا ، على أن يكلف هذا المجلس بتحضير مشروع معاهدات الصلح مع إيطاليا ورومانيا وبلغاريا والنمجر وفنلندا لعروضها على الأمم المتحدة . وفي ١٠ فبراير ١٩٤٧ عقد الحلفاء المنتصرون : بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية معاهدة الصلح مع إيطاليا . وصدر عن الدول الأربع تصريح في اليوم نفسه ألحق بالمعاهدة تحت رقم ١١ . وقد نصت المادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا على ما يلي :

١ - تتنازل إيطاليا عن كل حق أو سند في الممتلكات الإيطالية الإقليمية في أفريقية ، وهي ليبيا واريتريا والصومال الإيطالي .

٢ - إن أن يتم تذيير مصيرها نهائياً تستمر هذه الممتلكات تحت الإدارة الحالية .

٣ - تقوم حكومات الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالاشتراك فيما بينها بتقرير مصير هذه الممتلكات تقريراً

(١) أحسن رمزي : فزان بين الأتراك واليطاليين والفرنسيين ص ٤٩ - ٥٥ .

Khadduri, M. : Modern Libya. A study in Political Development (Baltimore 1963) pp. 37-50.

نهائياً في خلال سنة من تنفيذ المعاهدة الحالية بالطريقة المبينة في التصريح المشترك الصادر من تلك الحكومات في ١٠ فبراير ١٩٤٧ برقم ١١ والآتي نصه (أ) اتفقت حكومات الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على أن تبت نهائياً بالاشتراك فيما بينها في مصير الممتلكات الإقليمية الإيطالية في أفريقية التي تنازلت إيطاليا عن أي حق أوسند فيها طبقاً للمادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا المؤرخة في ١٠ فبراير ١٩٤٧ وذلك في خلال سنة من تنفيذها.

(ب) تقوم الدول الأربع بتقرير مصير الأقاليم المنوه عنها تقريراً نهائياً وبتعديل حدودها التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالي وبما يحقق رفاهيتهم ويصون مصلحة السلام والأمن مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التي يعينها الأمر .

(ج) إذا لم تتمكن الدول الأربع من الاتفاق في خلال سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا على تقرير مصير أي إقليم من هذه الأقاليم ، رفع الأمر إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لتصدر توصية (بشأنه) وتتعهد الدول الأربع بأن تقبل التوصية وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها .

(د) يقوم نواب وزراء الخارجية بموالة النظر في مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة بقصد التوصل إلى توصيات خاصة بالموضوع تعرض على مجلس وزراء الخارجية ، كذلك يرسل نواب وزراء الخارجية إلى أي مستعمرة من المستعمرات الإيطالية السابقة لجانا تقوم ببحث حالتها والتيقن من آراء السكان المحليين ولتزويد وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة في الموضوع (١) .

(١)

United Nations : Treaty Series, vol. 49 (1950), pp. 139, 214-215.

ومما يجدر ذكره أن إيطاليا تقدمت إلى وزراء الخارجية بطلب الوصاية على مستعمراتها السابقة بالنيابة عن الأمم المتحدة ، ولم تكن عضوا فيها . وأيدت دعواها بقائمة طويلة من الأرقام والصور والوثائق التي تظهر ما قامت به هذه البلاد من أعمال العمران والتقدم ، الأمر الذي يحول لها حق العودة لاقتطاف ما غرسته يداها . ونشرت الصحف الإيطالية ، ومن بينها جريدة « صوت افريقية » La Voce dell'Africa في عددها الصادر في ٦ أكتوبر ١٩٤٧ ، ملخصا لأهم النقاط التي تستند اليها إيطاليا في المطالبة بحق العودة إلى ليبيا . فكانت عبارة عن مجموعة من الأرقام والوثائق التي أعدها موظفو وزارة المستعمرات محشوة بالأضاليل والأكاذيب ، تنهض دليلا في واقع الأمر على حقيقة ما تهدف اليه إيطاليا وما تبغى الوصول اليه من وراء العودة إلى ليبيا ، وما تنطوي هذه الرغبة من نوايا سيئة ، ليس أقلها تصميم الإيطاليين على المضي في سياسة موسوليني التي كانت تستهدف إبادة العنصر العربي من ليبيا والعمل على اعتبار ليبيا جزءاً متما لإيطاليا .

النشاط السياسي والأحزاب :

ولما كانت الإدارة العسكرية البريطانية قد حظرت النشاط السياسي في برقة وطرابلس ، فقد أنشأ بعض الشبان البرقاويين في مصر عام ١٩٤٢ جمعية وطنية ثقافية أسموها « جمعية عمر المختار » ، وأعلن عنها في بنغازي في ٤ أبريل ١٩٤٣ ، وبذلك تكون هذه الجمعية هي أقدم مؤسسة في ليبيا . وأصدرت الجمعية مجلة ثقافية أسمتها « مجلة عمر المختار » ، تخليداً للنبي الزعيم والشهيد الراحل ، وأفصححت هذه المجلة عن الغرض من انشاء جمعية عمر المختار ، فقالت في عددها الأول « وهذه جمعية عمر المختار قد قامت لتؤدي الواجب عليها نحو وطنها وأميرها (السيد محمد ادريس السنوسي) (١) كما أداه عمر

(١) ولد الأمير محمد ادريس السنوسي عام ١٨٩٠ ، وهو ابن السيد محمد علي السنوسي ، الذي كون في منتصف القرن الماضي مذهباً دينياً يعرف بالسنوسية . وقد وحد هذا المذهب أنصاراً =

المختار على الوجه الأكمل ، وهي جادة في الوصول إلى ذلك لا يعيقها عائق ، ويسرها أن تعلن أن الدلائل تدل على أنها في طريق النجاح إلى تحقيق الأمنية العظمى لها ، وهي توحيد الصنفين بين الأفراد لافرق بين جمعية وأخرى ، والسعي لنشر الثقافة بين المواطنين وتنمية الروح الرياضية بين الجماعة ، لا تقصير ولا تواني حتى تحقق الغاية العظمى : شعب متحد وأمير واحد .

وفي ١٦ مايو ١٩٤٣ نشرت جريدة « بنغازي » رسالة بعث بها الأمير إلى « القائمين بإدارة نادي عمر المختار » أشار فيها إلى رغبته في « أن تؤسس في كافة أنحاء البلاد فروع لهذا النادي ، على أن لا يعدوا نشاطها الغايات التي ذكرت ، وهي : الثقافة والرياضة والتعارف والاقتصاد ونشر العلم والأخلاق القويمة وتهذيب العامة وإلقاء المحاضرات مع الابتعاد عن ميادين السياسة » (١) .

وإلى جانب نادي عمر المختار ، ظهرت في برقة تجمعات لرؤساء العشائر والقبائل أو الشباب ، مثل « الجمعية الوطنية » و« رابطة الشباب » و« الجبهة الوطنية المتحدة لبرقة » . ولما كان نادي عمر المختار قد تطور بين سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٧ تطوراً سياسياً ، صار بها عرض الحائط برغبة الأمير في أن

==عديدين بين أهل برقة، فانضوى تحت لوائه حوالي ٩٠٪ من البرقاويين وما يقرب من ٣٠٪ من أهالي طرابلس . وتطورت زعامة منشيء هذا المذهب وأولاده من بعده إلى زعامة سياسية دينية اعترفت بها الإدارة التركية إلى حد ما . وقد حمل السنوسيون بجانب الأتراك أثناء الاحتلال الإيطالي والحرب العالمية الأولى . واعترفت الحكومة الإيطالية في عام ١٩٢٠ بالسيد ادريس أميراً على الجزء الجنوبي من البلاد ومنحه لقب صاحب السمو . وفي عام ١٩٢٣ غادر البلاد إلى مصر بعد مفاوضات طويلة غير موفقة . وما لبث أن عقد عام ١٩٤٠ اتفاق بين السيد ادريس والسلطات البريطانية في مصر على انشاء قوة إضافية تسمى قوة العرب الليبية من بين الليبيين المقيمين في مصر بمساعدة الأمير . وكان الأمير وبعض أعضاء أسرة السنوسى يقنأولون مرتبات من الإدارة العسكرية البريطانية سنوياً . وقد زار الأمير برقة في ثلاث مناسبات . ثم رجع أخيراً ومعه معاونوه البريطانيون في أواخر عام ١٩٤٧ . ووضعت الإدارة العسكرية البريطانية تحت تصرف القصر الذي كان يقيم فيه الحكام الإيطاليون في بنغازي . وكان الأمير يفضل الاستقلال ببرقة والتحالف مع بريطانيا .

(١) محمد فؤاد شكري : السنوسية دين ودولة (القاهرة ١٩٤٨) ص ٣٩٤ -

يقصر نشاطه على الرياضة والثقافة وحدهما، فقد أوقف نشاطه ونشاط الجمعيات في ديسمبر ١٩٤٧ ، إلا أنه سرعان ما سمح في يناير ١٩٤٨ بإعادة افتتاح نادي عمر المختار ورابطة الشباب . وكان رئيس نادي عمر المختار السيد الرضا السنوسي ، ونائبه السيد الصديق السنوسي والسيد أبو القاسم السنوسي ، وكاتما السرعلي الجبرني وعلى القلال (١) .

وعلاوة على ذلك ، فقد أعلن الأمير عن تأسيس « المؤتمر الوطني البرقاوي » National Congress of Cyrenaica ، الذي غدا الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد . ولوأنه لم يكن حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم . وكان المؤتمر في أول أمره مكونا من ٦٨ عضوا ، عيّنهم الأمير ، ويمثلون القبائل وسكان المدن في برقة . ولما وصلت من القبائل إلى الأمير شكايات بأنه أخذ من بعضها ممثلين عددهم ٢٠ . بينما أخذ من البعض الآخر ممثلا واحدا عن القبيلة ، سمح بزيادة عدد أعضاء المؤتمر تدريجيا ، حتى صار في أبريل ١٩٤٩ يتكون من ١٤٠ عضوا ، معظمهم من مشايخ القبائل والأعيان (٢) . وكان بعضهم يشغلون وظائف مهمة في الإدارة العسكرية البريطانية ، ومنهم من يشغلون وظائف مهمة أيضاً في العهدين التركي والإيطالي . وقد لوحظ أن المؤتمر يعمل كهيئة إدارية تصدر التعليمات إلى المديرين والمشايخ بواسطة فروعه في البلاد .

وينحصر برنامج المؤتمر في وجوب تحقيق استقلال برقة التام الناجز ، وقيام حكومة دستورية برئاسة الأمير وورثته من بعده ، ورفض أي تعاون مع إيطاليا أو الإيطاليين .

(١) كان مركز النادي الرئيسي في بنغازي ، وله خمسة عشر فرعا في مدن برقة ، أهمها فرع درنة .

(٢)

United Nations, A/C.I./442, Third Interim Report (General)
of Sub-Committee 14 to the First Committee, 26 April, 1949.

ووجدت في برقة جالية يهودية وأخرى يونانية وثالثة أرمينية . وكان مركز الجالية اليهودية الرئيسي في بنغازي ، ولها فروع في المرج ودرنه ، بالإضافة إلى لجنة منتخبة في كل مدينة ، ولهذا اللجنة رئيس ونائب رئيس . رئيس الجالية اليهودية يحيد استقلال برقة مع قيام حكومة دستورية تحت تاج الأمير وورثته ، ويؤيد المؤتمر الوطني البرقاوي . ولم يكن للجالية اليونانية فروع خارج بنغازي ، وانحصر برنامجها السياسي في استقلال برقة تحت تاج الأمير . ولم يكن كذلك للجالية الأرمينية فروع خارج بنغازي ، وكانت ترى أنه يجب أن تسبق استقلال برقة فترة طويلة من تدريب أهلها على الحكم بإرشاد دولة أجنبية(١) .

أما في طرابلس الغرب ، فإنه بمجرد تحريرها من الحكم الإيطالي ، دعا زعماء البلاد وأعيانها إلى اجتماع عقد في ٢٥ يناير ١٩٤٣ ، وناقشوا فيه الموقف الداخلي بالبلاد واتخذوا قرارا بمطالبة السلطات البريطانية بالسماح بتشكيل أحزاب سياسية . وعندما قدم ملتمس بهذا المعنى إلى الحاكم العسكري البريجادير بلاكلي T. R. Blackley ، رفضه الأخير ، بدعوى أن الحرب لا تزال قائمة ، وأن ممارسة النشاط السياسي يتوقف على حسم مستقبل البلاد في معاهدة الصلح . وقدمت التماسات أخرى ، جاء بها أن عرب طرابلس الغرب قد رحبوا بالخطط البريطانية لمنحهم الحرية . وأن الأحوال الداخلية في طرابلس ليست أقل ملائمة للنشاطات الوطنية عن تلك السائدة في برقة ، حيث سمح لآخوانهم البرقاويين بتأسيس جمعية أونادي ثقافي . وأشار في هذه الالتماسات كذلك إلى أن طرابلس الغرب وبرقة بلد واحد ، وأن الطرابلسيين لا يرون سببا للتمييز في المعاملة بينهم وبين آخوانهم البرقاويين(٢) .

(١)

Four Power Commission of Investigation for the former Italian Colonies, vol. III, Report on Libya.

Khadduri, M. : op. cit., p. 81.

(٢)

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وعودة المهاجرين الليبيين إلى بلادهم ،
ويقظة الوعي القومي بين الشعب الليبي ، سمحت الإدارة العسكرية البريطانية
بممارسة النشاط السياسي ، فظهرت في طرابلس الغرب عدة أحزاب ومنظمات
سياسية على النحو التالي :

أولاً - الحزب الوطني Nationalist Party : كان حزبا سريا في
باديء الأمر ، وقد شكله بعض الوطنيين عام ١٩٤٤ ، واعترفت الإدارة
العسكرية البريطانية به في ٨ أبريل ١٩٤٦ . وأدى الخلاف بين مؤسسي
الحزب حول مستقبل ليبيا إلى انسحاب بعضهم منه . بينما آلت رئاسة
الحزب إلى مصطفى ميزران . ويهدف الحزب الوطني إلى استقلال ليبيا
ووحدها وانضمامها إلى الجامعة العربية وتقول لجنة التحقيق الدولية
التي زارت ليبيا فيما بعد (٦ مارس - ٢٠ مايو ١٩٤٨) أن ممثلي الحزب قد
ذكروا لها أن للحزب فروعاً في ١٥ منطقة وأنه يضم ١٥ ألف عضو ،
وتقول كذلك أن الإدارة العسكرية البريطانية قد أبلغتها أن بالحزب بعض
ممثلي القبائل ويعضده أغلبية الشباب المثقف ، وأنه لم يعترض عام ١٩٤٦ على
إمارة السيد محمد ادريس السنوسي ، ولكن بعض العناصر في داخله أبدت
شعوراً معادياً للسيد ادريس . وفضلاً عن ذلك ، فقد طالب الحزب بالتوسع
في تعريب الإدارة .

ثانياً - الجبهة الوطنية المتحدة United National Front : وقد
أسست ١٠ مايو ١٩٤٦ لالحزب سياسي ولكن كهيئة تمثل طرابلس ويؤيدها
على الأخص العناصر المحافظة في البلاد والأعيان وشيوخ القبائل ، كما يؤيدها
في طرابلس بعض التجار ذوي النفوذ وبعض اليهود . ومن أعضائها عدد
قليل من الشباب المثقف بطرابلس والأقاليم .

وفي ٨ يونيو ١٩٤٦ رفعت الجبهة الوطنية المتحدة « مذكرة » مطبوعة
باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية إلى رؤساء دول الولايات المتحدة

وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي عن مطالب الشعب الليبي ، ووقعها
رئيس الجبهة سالم المنتصر ونائبه محمد عون سوف وأمين السر محمود فرحات ،
وأعضاؤها : محمد أبو الاسعاد العالم مفتي القطر الطرابلسي ، محمود المنتصر ،
وطاهر المريض ، ومصطفى ميزران ، ورأسم كعبار ، وابراهيم بن شعبان
من أعيان البربر ، وزاكن حبيب رئيس الطائفة الإسرائيلية ، ومحمد
سيف النصر ، وبد أن استعرضت المذكورة سياسة ايطاليا في ليبيا ، ومحاولات
ايطاليا للقضاء على الروح العربية في البلاد ، واهمالها التعليم و « محاولة قلب
العرب إلى ايطاليين » و « ابعاد الليبيين من الصنائع » و « تدخل السلطات
الإيطالية في المحاكم الشرعية ومحاكم الأحيار و « مساهمة الليبيين في مجهود
الحلفاء الحربى » خلصت من ذلك كله إلى تحديد مطالب الشعب الليبي ،
وهي :

- ١ - المحافظة على وحدة ليبيا بما فيها فزان :
 - ٢ - الاستقلال تحت حكم ديمقراطى دستورى تحت امانة السيد إدريس السنوسى .
 - ٣ - قبول البلاد فى عضوية الجامعة العربية التى تربطنا بها روابط
الدين واللغة والثقافة (١) .
- وهكذا كانت الجبهة الوطنية المتحدة تؤيد عام ١٩٤٦ إقامة الإمارة
السنوسية . ولكن فى يناير ١٩٤٧ اجتمع مندوبون عن الجبهة بمندوبى برقة
فى بنغازى للتوصل إلى اتفاق فى موضوع انشاء امانة ليبيا . وفشلت المحادثات
لرفض الطرابلسيين الفكرة بلا قيد أو شرط .

ثالثا - الكتلة الوطنية الحرة Free National Block : انسلخت من الحزب

(١) الجبهة الوطنية المتحدة : مذكرة عن الحكم الإيطالى فى ليبيا وطلبات للمستقبل
(طرابلس ١٩٤٦) ص ١ - ٢٠ .

الوطني بعد خلاف بين الزعماء ، وتشكلت رسميا في ٣٠ مايو ١٩٤٦ (١) ، وصارت تعقد اجتماعات عامة بمتوسط اجتماع واحد كل شهرين . وقامت بتوزيع نشرات كثيرة على السكان تدعو فيها إلى الاستقلال التام ووحدة ليبيا وانضمامها إلى الجامعة العربية . وكانت تلح في تعريب الإدارة وتشكوا من عدد الإيطاليين الذين يشغلون مناصب رفيعة فيها . وليس لها نشاط ثقافي أو اجتماعي ، ولا تتمتع بتأييد القبائل أو الأعيان . ونظمت اضطرابات احتجاجا على هجرة الإيطاليين وشغلهم المناصب الرفيعة في الإدارة .

وقد عارضت الكتلة عام ١٩٤٦ وجهة نظر الجبهة الوطنية القائلة بأن البلاد على استعداد لقبول السيد محمد ادريس السنوسي رئيسا لليبيا الموحدة وطالبت بإنشاء جمعية تأسيسية للبت في شكل الحكومة مستقبلا . وأرسلت إلى جامعة الدول العربية مذكرة جاء بها ان الكتلة الوطنية الحرة ترفع صوتها باسم العروبة إلى أمانة الجامعة العربية مستنكرة كل تفكير في تقسيم ليبيا ومعلنة عزمها الأكيد على نيل حقها الكامل في الوحدة والاستقلال ، وتشرف الكتلة الوطنية الحرة بأن تبلغ جامعة الدول العربية القواعد التي تريد ليبيا أن تبني عليها مستقبلها ، ولن تحيد عنها قيد أنملة ، وهي :

أولا : وحدة ليبيا بخدودها المعروفة من مصر شرقا إلى تونس غربا ومن السودان جنوبا إلى البحر الأبيض شمالا .

ثانيا : استقلال ليبيا التام الذي لا تشوبه شائبة .

ثالثا - الانضمام إلى جامعة الدول العربية (٢) .

وفي ١٧ فبراير ١٩٤٧ ألقى القبض على رئيس الكتلة على الفقيه حسن وسكرتيرها محمد توفيق المبروك ، والسبب - حسب ما ذكرته الإدارة

(١)

United Nations, A/C.I./442, Third Interim Report (General) of Sub-Committee 14 to the First Committee, 26 April 1949.

(٢) نموذجا زيادة : ليبيا في العصور الحديثة (القاهرة ١٩٦٦) ص ١٤٠

العسكرية البريطانية - أن الحزب كان يلتقى الرعب فى قلوب الإيطاليين ،
والعناصر المشايعة لهم . وقد ذكر ممثلو الكتلة للجنة التحقيق الدولية أن لم
٧٠ ألف عضو ، على حين ذكرت الإدارة العسكرية البريطانية أن عدد
أعضاء الكتلة ٨٠٠ فقط (١) .

رابعا - حزب الاتحاد المصرى الطرابلسى Egypto-Tripolitanian
Union Party وقد شكاه اثنان من أعضاء الكتلة الوطنية الحرة هما على
رجب ويوسف المشيرقى . واعترفت الإدارة البريطانية به فى ١٦ ديسمبر
١٩٤٦ . وكان يطالب بتوحيد ليبيا تحت التاج المصرى . ونشر الحزب
اعلانات ضد عودة الإدارة الإيطالية والاستعمار ، وأصدر فى ديسمبر ١٩٤٧
نداء للدفاع عن فلسطين . وقد قدر الحزب عدد أعضائه بثلاثين ألفا ، ولكن
الإدارة العسكرية البريطانية قدرتهم بثلاثمائة فقط (٢) .

ولما كانت دعوة حزب الاتحاد المصرى الطرابلسى لم تجد تأييدا كافيا
لا فى ليبيا ولا فى مصر (٣) . فقد أخذ الحزب يدعو للإمارة السنوسية ،
ولو أنه ظل محتفظا باسمه . يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى مستشار هيئة
تحرير ليبيا فى مذكراته غير المنشورة (٤) : « أخبرونى بأن الصادق بن زراع
وعلى رجب خطبا اليوم (٣٠ أبريل ١٩٤٨) فى صلاة الجمعة فى جامع أحمد باشا
يوضحان ضرورة قبول الإمارة السنوسية محافظة على وحدة البلاد ، كما أخبرنى

(١)

Four Power Commission of Investigation for the Former Ita-
lian Colonies, vol. III, Report on Libya.

Ibid. (٢)

(٣) نقولا زيادة : ليبيا فى العصور الحديثة ص ١٣٨ ، صلاح العقاد : ليبيا المعاصرة
(القاهرة ١٩٧٠) ص ٦٠ .

(٤) محمد فؤاد شكرى : مع هيئة التحرير فى طرابلس الغرب وزعامة بشير السعداوى
(وهذه المذكرات تقع فى بضعة كراسات كبيرة الحجم ، ومسجلة بها الأحداث يوما بيوم
يخط صاحبها ، وذلك منذ ٦ مارس ١٩٤٨ حتى ١٧ مايو ١٩٥١ ، حين أبعده الإنجليز
عن ليبيا) .

محمد الزقلعي بأن في النية عقد مؤتمر غدا صباحا بين صادق بن زراع وعلى رجب في مكان يدعى الزاوية الكبيرة في طرابلس ، ووجهت الدعوة إلى أربعين شخصا . وقد وافق محمد الزقلعي على حضوره مع أحمد زارم واخبارنا بما يتم فيه» ثم يقول الدكتور شكري (أول مايو ١٩٤٨) : « وفي المساء جاء محمد الكريكشي وأحمد زارم ومحمد الزقلعي والشيخ محمد بحبح من أعيان زليتين ورئيس فرع الحزب الوطني بها . وقد تحدثوا جميعا - بحضور الطاهر المريض والشيخ الهادي المسلاقي - عن الحركة التي يقوم بها صادق بن زراع وعلى رجب . والغرض منها اختيار وعد من الطرابلسيين للذهاب إلى بنغازي ليطمئن الأمير في مسألة الإمارة محافظة على الوحدة . وقد علمت من محمد الزقلعي أن اجتماع الزاوية الكبيرة لم يحضره إلا عدد قليل اليوم ، ولذلك تأجل دون الوصول إلى قرارات » .

خامسا - حزب العمال Labour Party : أُلّف هذا الحزب بشير بن حمزة السكرتير السابق للكتلة الوطنية الحرة بعد فصله منها ، واعترفت به الإدارة العسكرية البريطانية في أول سبتمبر ١٩٤٧ . وأصدر الحزب عدة نشرات طالب فيها بوحدة واستقلال ليبيا . وقد قدرت الإدارة البريطانية العسكرية عدد أعضاء الحزب بخمسين عضوا .

وتذكر بعض المصادر أن حزب العمال كان يضم عددا كبيرا من عمال ميناء طرابلس وعمال المواصلا وعمال المصانع الإيطالية والمنشآت العامة ، « غير أن تمسك الإدارة البريطانية بما نص عليه التشريع الإيطالي الفاشي من تحريم انشاء النقابات العمالية . جعل الأساس الذي قام عايه هذا الحزب أساسا رخوا واهنا . وغشى الحركة العمالية كلها في طرابلس بغشاء من التتمكك وضعف الوعي السياسي والطبقي . بحيث مكن لجراعة من الانتهازيين تولى قيادة الحزب وتوجيهه لخدمة مصالحها الشخصية ومناوراتهم الحزبية » (١) .

(١) الخارث : حقائق الكفاح الوطني في ليبيا ص ٤٩ .

سادسا - حزب الأحرار Liberal Party : ألف هذا الحزب برئاسة صادق بن زراع أحد وكلاء الحزب الوطنى السابقين . واعترفت الإدارة البريطانية به فى ١١ مارس ١٩٤٨ . وقد قدر عدد أعضاء الحزب بسبعين فحسب ، ولم يعقد اجتماعات عامة ، وكان يميل إلى تنصيب السيد محمد إدريس السنوسى أميراً على ليبيا الموحدة .

سابعاً - هيئة تحرير ليبيا The National Council for the Liberation of Libya : وقد تأسست فى القاهرة فى مارس ١٩٤٧ من بشير السعداوى (١) رئيساً وعضوية كل من أحمد السويحلى وجواد ذكرى ومنصور قداوة وطاهر المريفى ومحمود المنتصر . وكان الأخيران من أعضاء الجبهة الوطنية المتحدة الطرابلسية . ومن الملاحظ أن جميع أعضاء الهيئة تقريباً أعيان طرابلسيون أو أولاد أعيان طرابلسيين فروا إلى مصر عند وقوع الاحتلال الإيطالى لليبيا أو أثناء هذا الاحتلال .

وكان مبعث تأسيس هيئة تحرير ليبيا ، هو اختناق الجهود التى بذلت سواء فى القاهرة أم فى بنغازى لحسم أسباب الخلاف بين البرقاويين وخواصهم الطرابلسيين ، ولجمع كلمة الأمة على المطالبة بوحدة ليبيا واستقلالها تحت إمارة السيد محمد إدريس السنوسى (٢) . ونشرت الهيئة بياناً عن أغراضها ، فقالت لآنها « السعى لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية ، أى من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوباً ، والتعاون مع الجامعة العربية ، والتفاهم فى كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه ، ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه ، وكذلك السعى بكافة الطرق المشروعة داخلها لتنوير الرأى العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية ، واجتذاب

(١) أنظر مسيرة بشير السعداوى وتاريخ كفاحه الوطنى فى : محمد فؤاد شكرى : ليبيا الحديثة . وثائق تحريرها واستقلالها ، الجزء الأول (١٩٤٥ - ١٩٤٧) ، المجلد الثانى ، القاهرة ١٩٥٧ .
(٢) محمد فؤاد شكرى : المصدر السابق ، المجلد الثانى ، ص ٣٨٣ .

كل دواعي الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه ، وأن يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام ، والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية ، وخارجياً بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي ، وذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة المقوام في جميع الميادين الدولية (١) .

ومما يجب الإشارة إليه أن هيئة تحرير ليبيا لم تكن حزبا سياسيا ، ولكنها كانت تلقى تأييداً من الأحزاب الأربعة الطرابلسي : الحزب الوطني ، والجهة الوطنية المتحدة ، والكتلة الوطنية الحرة ، وحزب الاتحاد المصري الطرابلسي (٢) .

ثامناً - الهيئات الأجنبية : وجدت في طرابلس هيئتان سياسيتان إيطاليتان ، هما اللجنة التمثيلية الإيطالية The Italian Representative Committee وهيئة التمسلم الليبية The Association for the progress of Libya وقد سمحت الإدارة البريطانية العسكرية بتشكيل الهيئة الأولى في ١٣ فبراير ١٩٤٨ . وكانت هذه الهيئة تزعم أنها تلقى تأييداً من ١٥,٠٠٠ شخص ، وتمثل ٩٠٪ من أعضاء الجالية الإيطالية ، كما كانت تؤيد وضع ليبيا تحت الوصاية الإيطالية (٣) . أما هيئة التقدم الليبية ، فكانت تتألف من ٥٦ عضواً ، وتؤيد وجود قطر لبيبي مستعمل يضم طرابلس وبرقة وفزان ، وتضمن قوات الأمم المتحدة استتباب الأمن والنظام فيسـه لوقت قصير ، فإذا لم تمنح البلاد استقلالها ، تعين إيطاليا لحكم البلاد .

(١) جامعة الدول العربية : المسألة الليبية (القاهرة ١٩٥٠) ٣٣ - ٣٤ .

(٢) United Nations, A/C. 1/442. ولما عرضت قضية المستعمرات الإيطالية السابقة على هيئة الأمم المتحدة في دورة انعقادها الثامنة ، أرسلت هذه الأحزاب الأربعة في ٢١ أبريل ١٩٤٩ إلى السكرتير العام للمنظمة العالمية تؤيد هيئة ليبيا . انظر . United Nations, A/C. 1/SC. 14/8 & 9.

(٣)

United Nations, A/C. 1/SC. 1419, Communication to the United Nations dated 21 April 1949.

وإلى جانب الجالية الإيطالية ، وجدت في طرابلس جالية مالطية وأخرى يونانية . وفي مارس ١٩٤٦ شكل أبناء الجالية المالطية هيئة اتجه نشاطها الرئيسي نحو تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأبناء الجالية . وكان من رأى الجالية المالطية أنه إذا لم يحن الوقت لاستقلال ولاية طرابلس ، فيجب وضعها تحت الوصاية البريطانية ليتمكنها ذلك من الحصول على الحكم الذاتي ، في أقصر وقت ممكن . أما الجالية اليونانية فكانت تعطف على مطالب الشعب الليبي في الاستقلال (١) .

وإذا انتقلنا إلى فزان . نجد أن هذا الإقليم قد حرم من وجود أحزاب سياسية أو هيئات ثقافية واجتماعية ، وإن وجدت به هيئات الأخوة الدينية . وقد ادعت السلطات الفرنسية بأنها لم تمنع تكوين الأحزاب السياسية أو النقابات في فزان إلا أن أحدا من السكان لم يتقدم بطلب لمثل ذلك ، وفسر الحاكم العسكري هذا الموقف بأنه راجع إلى فقر السكان وعدم وجود وقت لديهم للاشتغال بالسياسة . ومع ذلك ، فمن المؤكد أن السلطات الفرنسية لم توافق على إنشاء فروع لبعض الأحزاب الطرابلسية في فزان . وذلك كما يتضح من شكوى قدمت في طرابلس من قبل الحزب الوطنى في أواخر عام ١٩٤٦ .

والواضح أن فرنسا كانت تعمل لاقتطاع فزان من ليبيا والاستحواذ عليها لضمها إلى ممتلكاتها الأفريقية . ومنذ احتلالها لفزان ، راحت فرنسا تتبع أساليب وحشية للفتك بالأهالى وهتك أعراض النساء ومصادرة الممتلكات وتسخير الرجال في أشغال الطرق وما إليها ، حتى اضطروا عديدون إلى الفرار بأنفسهم من فزان للنجاة من الموت والعذاب . وعمد الفرنسيون إلى قطع كل صلة بين فزان وبين العالم الخارجى حتى تظل فزان « منطقة مغالقة » ، فلا تصل إليها أخبار إخوانهم الطرابلسيين والبرقاويين الذين يندشون الاستقلال

(١)

Four Power Commission of Investigation for the Former Italian Colonies, Vol. III, Report on Libya.

ورغم ذلك ، فقد وصلت إلى طرابلس شكاوى كثيرة من جانب عدد من أهل فزان الذين استطاعوا الخروج من هذه « المنطقة المغلقة » ، وكأها تصف المآسى الفرنسية في هذه البلاد ، فضلا عن وصف أساليب الدعاية الفرنسية المتعترنة بالإرهاب لإرغام أهل فزان على طلب الحكم الفرنسى والانفصال عن بقية ليبيا (١) .

وهكذا كان نشاط الأحزاب الليبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مشغولا بثلاث قضايا رئيسية :

١ - الاستقلال مع ضمان عدم عودة الإدارة الإيطالية تحت أى شكل من الأشكال .

٢ - الإمارة السنوسية ، وهل تقبل بدون قيد أو شرط ، أم تقيد مسبقاً بالنظام الدستورى الديمقراطى ، أم ترفض اطلاقاً رغم أنه كان للأمير إدريس السنوسى فى عنق الطرابلسيين بيعة شرعية منذ يونيه ١٩٢٢ كان بشير السعداوى أول من سعى إليها وقام بها فى وقت جهاد الأمة الليبية للتحرر من الظغيان الإيطالى ، ثم جدد الطرابلسيون هذه البيعة وأكدها فى سبتمبر ١٩٤٤

٣ - وحدة البلاد ، وهل تستقل ليبيا موحدة ، أم يمتضى كل إقليم من أقاليمها الثلاثة : برقة وطرابلس وفزان فى طريقه نحو الاستقلال المنفرد ، مع ما يترتب على ذلك من تجزئة البلاد وتقطيع أوصالها .

موقف مصر والجامعة العربية من المسألة الليبية :

اهتمت الحكومة المصرية من أوائل الحرب العالمية الثانية بتأمين اشتراك مصر فى كل تسوية دولية قد تمس مصالحها . ومنذ عام ١٩٤٢ اتخذت الحكومة

(١) مذكرة عن فزان بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٨ من هيئة تحرير ليبيا إلى وزارة الخارجية المصرية ، وكذلك خطاب أحمد بن محمد كنده الفزانى إلى لجنة التحقيق الدولية بتاريخ ٤ أبريل ١٩٤٨ للاحتجاج على فظائع الفرنسيين فى فزان . وقد وجد كاتب البحث صورة من هذا الخطاب مرسلة إلى هيئة تحرير ليبيا ، ذلك ضمن أوراق المرحوم الدكتور محمد فؤاد شكرى .

المصرية خطوات معينة في هذا السبيل ، وانتهزت فرصة انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى في لندن ، فوجهت في ١٢ سبتمبر ١٩٤٥ إلى الدول المشتركة بالمجلس مذكرة تبين ارتباط مصالحها ارتباطاً مباشراً بمصير ليبيا وإريتريا . وأوضحت المذكرة الحلول التي ارتأتها مصر لقضية ليبيا ، وهي وجوب استفتاء الليبيين في مستقبل بلادهم عملاً بحق تقرير المصير ، والمطالبة باستقلال ليبيا إذا أسفر الاستفتاء عن الرغبة في الاستقلال ، أو تمكين ليبيا من الانضمام إلى مصر إذا رأى أهلها ذلك ، أو اختيار مصر أو جامعة الدول العربية للوصاية على ليبيا إذا رأى مؤتمر وزراء الخارجية إرجاء الاستفتاء « لاعتبارات سياسية » أو تجنبه أصلاً والاستعاضة عن ذلك بفرض نظام الوصاية على ليبيا . ولقد كان الخوف من نوايا الدول الأوروبية نحو ليبيا ، هو الذي جعل مصر تؤيد مبدأ الاستفتاء وجعل الوصاية من حق دولة عربية ، لما ينطوي عليه المطلب الأخير من المحافظة على وحدة ليبيا وعدم تقطيع أوصالها .

وتقرر منذ ١٢ أغسطس ١٩٤٦ وقت انعقاد مؤتمر الصلح في باريس أن تدعى كل من مصر والبنان وكوبا والمكسيك لسماع رأيها . ومن ثم فإن مصر ما لبثت حتى وضحت مطالبها أمام هذا المؤتمر في ٢١ أغسطس ١٩٤٦ ، فألقى واصف غالى رئيس وفد مصر إلى مؤتمر الصلح خطاباً ، عرض فيه إلى جانب مطالب مصر في تعويضات الحرب من إيطاليا ، وجهة نظر حكومته في مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، كما طالب بإسرداد واحة الجغبوب التي اضطرت مصر إلى التخلي عنها لإيطاليا عام ١٩٢٥ ، وتعديل حدود مصر الغربية بإدخال هضبة السلام ضمن الحدود المصرية . وفضلاً عن ذلك ، فقد تمسك بنفس ما ذهبت إليه مصر من حلول سابقة لمسألة ليبيا : عدم عودة الإدارة الإيطالية ، وقيام أحد أعضاء جامعة الدول العربية بالوصاية في فترة الانتقال تنتهي حتماً بإعلان استقلال ليبيا . وقد تمسكت مصر بهذه المطالب في جميع الظروف والمناسبات التالية ، ومن خطواتها

في هذا الشأن تقديم مذكرة إلى مؤتمر نواب وزراء خارجية الدول الأربع (بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) وذلك في ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ ، تحدث فيها باسمها عن ضرورة المحافظة على وحدة ليبيا ، أي عدم تجزئتها وتمتعها بالاستقلال .

واهتمت جامعة الدول العربية بمستقبل ليبيا ، فالتحقت في ذلك قرارات عدة لمؤازرة الشعب الليبي في تقرير مصيره والمحافظة على وحدته والحصول على استقلاله . فكان أهم هذه القرارات ما صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في ١٤ فبراير ١٩٤٥ ، ثم قرار مجلس جامعة الدول العربية في ١٦ أبريل ١٩٤٦ ، ثم قرار مجلس الجامعة العربية في دورته الاستثنائية ببلودان في ١٠ يونيو ١٩٤٦ (١) .

وكان في هذه الظروف . ومن أجل تحقيق الوحدة الليبية واستقلال القطر الليبي ، أن أيدت الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية هيئة تحرير ليبيا التي تشكلت في القاهرة في مارس ١٩٤٧ برئاسة بشير السعداوي ، بهدف جمع الكلمة في القطر الليبي على التمسك بالوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية أمام لجنة التحقيق الدولية الرباعية التي أوفدها مجلس نواب وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى للوقوف على رغبات شعوب المستعمرات الإيطالية السابقة وفحص أحوال هذه المستعمرات قبل الفصل في مصيرها .

ومع أن هيئة تحرير ليبيا كانت تعمل لجمع كلمة الأمة الليبية على المطالبة بوحدة ليبيا واستقلالها تحت إمارة السيد محمد إدريس السنوسي ، إلا أنها لم تشر إلى الإمارة السنوسية صراحة في بيانها التي نشرته عن أغراضها . ويقول الدكتور شكري في مذكراته إنه علم من بشير السعداوي أن الفكرة الأولى

(١) جامعة الدول العربية ، المسألة الليبية ص ١٨ - ١٩

The National Council for the Liberation of Libya : Note on Libya (Cairo 1949, pp. 29-32.

لكامل عبد الرحيم (وكيل وزارة الخارجية المصرية) هي أن تدعو هيئة التحرير صراحة إلى امارة السيد ادريس إلى جانب الاستقلال ، ولكن عبد الرحمن عزام (الأمين العام لجامعة الدول العربية) رفض ذلك ، وأصر على المطالبة بالاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية ، وأن كامل عبد الرحيم اضطر إلى الموافقة ، كما أن الحكومة المصرية (وزارة النقراشي) لم تكن تريد مخالفة عزام خوفا منه لمركزه في الجامعة العربية (١) . ويقول الدكتور شكري في موضع آخر من مذكراته « أبلغني الشيخ الهادي المسلاتي أن بشير السعداوي كان قد اتفق مع الحكومة المصرية على أن تكون لإمارة السيد ادريس ضمن مطالب هيئة التحرير ، ولكن عبد الرحمن عزام رأى أن تترك جانبا » (٢) .

ومعروف أن عبد الرحمن عزام كان يقاوم الإمارة السنوسية . وكان اصراره على هذا الموقف من العوامل التي أدت فيما بعد إلى الاصطدام بينه وبين هيئة التحرير ، إذ رأت الهيئة أن موقف عزام من الإمارة السنوسية لا يخدم القضية الليبية ، بل من شأنه أن يخدم المخططات البريطانية ، ويلقى بالسيد ادريس أكثر فأكثر في أحضان الإنجليز . وكان عزام يعتمد في مقاومة الإمارة السنوسية على تشجيع بعض الأحزاب الطرابلسية سرا .

نشاط هيئة تحرير ليبيا والصعوبات التي واجهتها :

لم يكن مجلس وزراء الخارجية قد وصل حتى أكتوبر ١٩٤٧ إلى حل بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة ، فلم ينفذ شيء من الوعود التي قطعها الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها لإيطاليا ، أو من الرغبات التي أبدتها فرنسا خصوصا من حيث وضع المستعمرات السابقة تحت الوصاية الإيطالية .

(١) محمد فؤاد شكري : مع هيئة التحرير في طرابلس الغرب وزعامة بشير السعداوي (٦ أبريل ١٩٤٨) .

(٢) محمد فؤاد شكري : المصدر السابق (٥ مايو ١٩٤٨) .

وإزاء تضارب آراء ووجهات نظر الدول الأربع الكبرى بشأن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، وتنفيذاً لما جاء في معاهدة الصلح مع إيطاليا في ١٠ فبراير ١٩٤٧ ، والتصريح الملحق بهذه المعاهدة في التاريخ نفسه بأن لنواب وزراء خارجية الدول الأربع أن يرسلوا لجائنا إلى أية مستعمرة من المستعمرات الإيطالية السابقة لتزويدهم بالمعلومات التي يريدونها عنها وللوقوف على رغبات سكان هذه المستعمرات في مصيرهم ، فقد شكل نواب الخارجية لهذا الغرض في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ لجنة تحقيق رباعية ، أى تضم وفوداً من الدول الأربع التي يمثلها مجلس نواب وزراء خارجية هذه الدول . ومنذ أن تقرر تشكيل لجنة التحقيق الرباعية ، استعدت هيئة التحرير للذهاب إلى ليبيا لتوحيد الرأي في أقاليمها الثلاثة (طرابلس - برقة - فزان) وجمع كلمة أهل البلاد على المطالب التي نالت تأييد الحكومة المصرية والجامعة العربية . وأعارت الحكومة المصرية هيئة التحرير خدمات الدكتور محمد فؤاد شكرى أستاذ التاريخ الحديث المساعد وقتئذ بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة) حتى يعمل مستشاراً للهيئة . وقد بحث بشير السعداوى رئيس الهيئة - وهو ما يزال بالقاهرة - مع الحكومة المصرية والجامعة العربية مسألة الإمارة السنوسية . ورأى ترك هذه المسألة جانباً ، حيث أنه لم يعد هناك متسع من الوقت لاثارتها بصورة مباشرة عند وصول الهيئة إلى طرابلس ، وذلك لذهاب لجنة التحقيق إلى طرابلس ، وبسبب ما كان على الهيئة أن تبذله من جهود كبيرة حتى تجمع كلمة الأحزاب السياسية وأهل البلاد حول الاستقلال والوحدة في مواجهة لجنة التحقيق .

وهكذا ذهبت هيئة تحرير ليبيا إلى طرابلس الغرب في ٨ مارس ١٩٤٨ ببرنامج أقرته الحكومة المصرية والجامعة العربية ، بهدف توجيه الرأي العام الليبي وجمع كلمة الليبيين أمام لجنة التحقيق الرباعية التي بدأت عملها في ليبيا في ٦ مارس ١٩٤٨ . وكان برنامج الهيئة يقوم على مبادئ ثلاثة : استقلال ليبيا ، ووحدةها ، وانضمامها إلى جامعة الدول العربية .

وواجهت هيئة التحرير منذ وصولها إلى طرابلس (٨ مارس ١٩٤٨) صعوبات جمة أهمها :

أولا : ان الإيطاليين والفرنسيين كانوا يقومون بدعاية واسعة لحمل الطرابلسيين على المطالبة اما بوصاية ايطاليا واما بوصاية فرنسا .

وكان الإيطاليون في طرابلس ينتقمون كما سبقت الإشارة إلى قسمين ، أحدهما يتألف من أولئك الراغبين في عودة هذا البلد إلى حوزة ايطاليا أو أحكام السيطرة الإيطالية عليه عن طريق إعطاء ايطاليا حق الوصاية على طرابلس ، وثانيهما أولئك الذين لا يتفرون من إقامة دولة عربية مستقلة في ليبيا مادام في وسع هذه الدولة أن تضمن لهم العيش كغيرهم من أفراد الجاليات الأجنبية الأخرى أو يجعلهم يتمتعون بما للمواطنين الليبيين من حقوق ، و يقيمون بما على هؤلاء من واجبات عند تجلسهم بالجنسية الليبية . وقد أبدى الإيطاليون من فريق الراغبين في العيش بهدوء منضوين تحت لواء الدولة الليبية المستقلة رغبتهم في مناسبات شتى في الحصول على ما يكفل لهم الاطمئنان من جانب الليبيين ويؤكد لهم عدم انسياق الليبيين وراء عاطفة الانتقام منهم . وذلك لقاء انضمامهم إلى مؤازرة الليبيين في مطلبى الوحدة والاستقلال .

وكان من أظهر ما شاهدته هيئة التحرير عند وصولها إلى طرابلس أن فريق الإيطاليين الذين يرغبون عودة السيطرة الأجنبية على طرابلس (ان لم يكن على ليبيا كلها) يقومون بدعاية شديدة الخطر بمختلف الوسائل ، وبخاصة بانفاق الأموال الطائلة لجذب المؤيدين والأنصار بين الطرابلسيين أنفسهم لطلب الوصاية الإيطالية أمام لجنة التحقيق . كما أنهم كانوا يبذلون قصارى جهدهم للتأثير على فريق الإيطاليين الآخرين لحماهم على تغيير موقفهم ، من حيث الوحدة والاستقلال . قد لجأوا في ذلك إلى وسائل التهديد والوعيد . ومنها القتل .

ثانيا : ان الانسجام كان مفقودا بين الأحزاب السياسية المختلفة في

البلاد ، فضلا عن أن رؤساء هذه الأحزاب كانوا يعملون في الواقع أغايات شخصية . وقد كتب الدكتور شكرى في مذكراته يقول « أبلغنى بشير السعداوى أن مصطفى ميزران متفق مع الطليان على أن يكون لأسرة القره منلى الملك تحت الوصاية الإيطالية ، وأن مصطفى ميزران ما يتودد إلى إلا لكونى مصرىا ، ولطمعه فى جذب مصر اليه ، وأن انضمام الأحزاب إلى جهة التحرير كان بسبب الخوف على كيانها ، وأنهم و وجدوا منفذا لحطموا الهيئة . وقال بشير أن مصطفى ميزران قال لأحمد السويحلى : مالك وهذه الهيئة ، أنك زعيمنا ، وانضم الينا ودعهم ليرى شغلنا .. وقال بشير أيضاً أن أحمد الفقيه حسن منقاد إلى مصطفى ميزران ، والسبب علاقات المصاهرة . وقد تبينت بعد ذلك من سؤال الحاج محمد الكريكشى وتأكدت (لأنى كنت سمعت بذلك) أن أحمد الفقيه حسن متزوج من أخت مصطفى ميزران ، ومصطفى ميزران متزوج من أخت طاهر القره منلى ، كما أن محمود المنتصر متزوج من أخت أخرى لطاهر القره منلى .. وأضاف بشير : إن الأحوال هنا مربكة والكل يعملون لغايات شخصية ، وأنه تردد كثيراً — وهو فى هذه السن المتقدمة — فى الحضور والنضال ، وبكى ، وأقسم أنه لا مطمع له ، ولا يريد أن يرى هذه الأمة الا محررة . وقد تأثرت أنا الآخر من حديثه واغرورقت عيناي» (١).

ثالثا : ان أهل طرابلس لم يكونوا متمعين على شكل الحكومة التى يريدونها لبلادهم إذا ظفرت هذه باستقلالها ووحدها . ولذلك لم يكن الطرابلسيون يريدون الخوض فى شكل الحكم بالصورة التى يريد البرقاويون أن يفرضوها فرضا على اخوانهم الطرابلسيين دون قيد أو شرط وقبل أن تحصل البلاد على استقلالها .

(٣٠) محمد فزاد شكرى : مع هيئة التحرير فى طرابلس الغرب وزعامة بشير السعداوى (٢٨ مارس ١٩٤٨) .

رابعاً - ان شطرا كبيراً من أهل الدواخل لم يكونوا مهيبين لقبول المبادئ التي جاءت هيئة التحرير تعمل من أجل تحقيقها ، كما أن المنظمة الغربية في طرابلس (وهي منطقة الجبل خصوصاً) لم تكن تقبل الإمارة السنوسية ، وذلك عدا بعض المراكز الهامة التي انتشرت فيها الدعاية الإيطالية . تلك أهم المضاعف التي واجهتها هيئة تحرير ليبيا منذ وصولها إلى طرابلس ، والتي كان عليها أن تذللها لخدمة الأغراض التي جاءت من أجلها .

وازاء نشاط الدعاية الإيطالية في طرابلس ، أصدرت هيئة التحرير ، بياناً (١) موجهاً للإيطاليين عامة في طرابلس ، أوضحت فيه عبارات حاسمة أن الشعب الليبي لن يرضى عن الاستقلال بديلاً . وأن من الخير اللإيطاليين وغيرهم أن يوطنوا النفس من الآن على أن ليبيا سوف تنال استقلالها ، وأن ليبيا - وطرابلس قطر من أقطارها - لن تعود تحت السيطرة الإيطالية . ثم أكد البيان أن حكومة ليبيا المستقلة سوف تسترشد بالمبادئ الديموقراطية ، وهذه مبادئ يضمن العمل بها حرية الفرد في ميادين نشاطه الاجتماعي ، والاقتصادي والسياسي . وحذر البيان الإيطاليون وغيرهم من أن يستمعوا إلى تلك الدعاوات المغرضة التي ينبغي مروجوها الصاق نهمة عدم النضج السياسي بالشعب الليبي . أو عجز الليبيين عن كفالة حقوق الفرد على غرار ما يحدث في المجتمعات البشرية الناضجة لضمان حرية أفراد الجماعات القليلة التي تعيش بين كثرة يختلفون عنهم في الجنس والدين واللغة . وحمل البيان في طياته نصيحة وتحذيراً في وقت واحد للجالية الإيطالية بأنه من الخير لها عند سؤالها أمام لجنة التحقيق الدولية عدم الانسياق وراء أصحاب الشهوات من أبناء جنسهم الذين يلتمون من جانب بعض الدول المعروفة تأييداً في مطالبهم بعودة طرابلس (وليبيا) تحت السيطرة الإيطالية .

(١) نشرت جريدة « طرابلس الغرب » نص هذا البيان في عددها الصادر في ٩ مارس

وكان الغرض من إصدار هذا البيان « أن تكسر هيئة التحرير من حدة الدعاية والمساعي الإيطالية الاستعمارية » ، والحرص على « أن يظهر الليبيون أمام العالم الدولى بمظهر الشعوب المتمدينة التى فى استطاعتها إنشاء حكومة مستقلة على أسس ديموقراطية وإنسانية صحيحة » . وفضلا عن ذلك ، فقد قصدت هيئة التحرير من إصدار هذا البيان « أن تضع حدا للنشاط الإيطالى فى المناطق الداخلية وبعض المدن الهامة ضمانا لإجماع الليبيين أنفسهم على المطالبة بالوحدة والاستقلال » (١) .

واستطاعت هيئة التحرير أن تتغلب تدرىجيا على ما واجهها من صعوبات . بفضل ما قامت به من نشاط كبير مكنها من زيادة القطر الطرابلسى من أقصاه إلى أقصاه . ثم تقرب وجهات النظر بين الأحزاب ، على أساس قصر المطالبة أمام لجنة التحقيق على الوحدة والاستقلال وإرجاء موضوع الإمارة إلى فرصة مناسبة وعدم الخوض فيها . باعتبار أن شكل الحكم النهائى من المسائل الداخلية البحتة التى يستطيع الشعب الليبى الاتفاق عليها عند حصوله على استقلاله من جهة . وأن اتساع دائرة البحث فى مسألة الإمارة السنوسية وقتئذ ولجنة التحقيق ما تزال تعمل فى طرابلس من شأنه أن يفرق الكلمة ويصرف الطرابلسيين عن التمسك بالمطالب الثلاثة الرئيسية (الاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية) من جهة أخرى . وقد أخذت التحرير على عاتقها أن تعمل فى الوقت نفسه فى سبيل تهئية الأذهان لقبول الإمارة على أسس دستورية ديموقراطية .

وكان من أثر مقاومة الدعايتين الإيطالية والفرنسية وجمع الكلمة أن أسفرت جهود الهيئة عن وضع مذكرة مشتركة تتضمن المطالب الثلاثة : الوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية . ويرى الدكتور شكرى

(١) مذكرة هيئة تحرير ليبيا عن الجالية الإيطالية بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٨ إلى وزارة الخارجية المصرية .

ما حدث بشأن هذه المذكرة ، فيقول : « في صباح ١٧ مارس ١٩٤٨ اجتمع في فندق (ترابوليتانيا) رؤساء الأحزاب المتحدة مع هيئة التحرير ، فكانوا أحمد الفقيه حسن (عن الكتلة) ومصطفى ميزران (الحزب الوطنى) وأحمد عون سوف (عن الجبهة المتحدة) وقرئت عليهم المذكرة ، وأبدى مصطفى ميزران بعض ملاحظات قليلة أدخلت عليها . وكان من رأى مصطفى ميزران أن يوقع على المذكرة كل الأحزاب ، ولو كان كل منها يقدمها منفرداً . وذلك حسب رغبة سالم المنتصر (رئيس الجبهة المتحدة) . ورأى بشير السعداوى أن يقدم هذه المذكرة كل حزب إذا شاء منفرداً ، ووافقته على ذلك . « وأضاف الدكتور شكرى » وفي صباح ٢٠ مارس ١٩٤٨ استأنفنا العمل . وقد اكيظ مقر الهيئة (النادى الرياضى بطرابلس) بالجموع . وأرسلت المذكرة إلى سالم المنتصر لإمضاها . وقد أمضاها ، ثم أمضاها بشير السعداوى ومصطفى ميزران وصادق بن زراع (حزب الأحرار) وأحمد الفقيه حسن عن حزب الكتلة نظراً لسجن أخيه على الفقيه حسن رئيس الحزب ، ويوسف المشيرفى وكيل حزب الاتحاد المصرى الطرابلسى « (١) . ولم يمتنع عن التوقيع سوى حزب العمال . وقدمت هذه المذكرة المشتركة إلى لجنة التحقيق . ورددت الهيئات والأحزاب نفس المطالب أمام اللجنة .

ومما يجدر ذكره أن الأحزاب الطرابلسية طلبت أن نحضر الدكتور شكرى معها أمام لجنة التحقيق ليتولى الترجمة . وقد دون في مذكراته بتاريخ ٢١ مارس ١٩٤٨ ما يلى : « فى هذا اليوم ذهبت إلى مقر لجنة التحقيق بطرابلس كترجم للأحزاب الثلاثة : الجبهة المتحدة ، والحزب الوطنى ، والكتلة الوطنية الحرة . ودخلنا الساعة الثالثة إلى قاعة الجلسة ، وبدأت الأسئلة . وكان الرئيس هو المذوب الإنجليزى (فرانك موند إستافورد) Stafford

(١) محمد فؤاد شكرى : مع هيئة التحرير فى طرابلس الغرب وزعامة بشير السعداوى (١٧ و ٢٠ مارس ١٩٤٨) .

الذى قال : إن مهمة اللجنة هي معرفة المطالب والأمانى ، ونرجوكم قول الصراحة ، وكل ما تقولونه لا يكون له أى تأثير . ثم بدأ المندوب الأمريكى (أتر) Utter السؤال : عن عدد أعضاء الحزب المسجلين والمنتسبين ، وفروع الحزب . وهل فكروا فى تنظيم حكومة عند استقلال ليبيا . وكانت الإجابة : حكومة تتولى الدعوة إلى هيئة تأسيسية لوضع دستور وتعيين نوع الحكم . وأثار مندوب فرنسا (دى روزييه Roziers) فى أول الأمر أنه لا يسمع ، وطلب إلى أن أرفع صوتى جدا ، ففعلت ، وضحكت اللجنة ، وكان الجو مرحا . والذى بدأ لى أن سالم المنتصر لم يكن موفقاً كما ينبغي .

« وعندما خرجنا دخل الحزب الوطنى (العدد دائماً ستة : ثلاثة من هيئة الحزب وثلاثة من المنتسبين) ودخلت معهم للترجمة . وهذا الحزب أكثر توفيقاً . وقد سألت المستر أتو (المندوب الأمريكى) كل الأحزاب : لقد سمعنا كثيراً عن رخاء فى عهد إيطاليا ، فهل الشعب يفضل الاستقلال مع الفقر على الحكم الأجنبى ؟ فكان الجواب : لا رخاء فى عهد إيطاليا ، وأن التعمير كان لمصلحة الطلبان ، وأنهم صادروا ممتلكات الأهالى ، وأن الفقر والموت فى سبيل الاستقلال أفضل من الحكم الأجنبى . ثم تكلم الحزب عن الفزان وأخرج المندوب الفرنسى . وهذا فى معرض الكلام عن ضرورة الوحدة وعدم التجزئة . وتكلم مصطفى ميزران عن الاستعداد والإصرار على الجهاد والدماء .

« ودخلت مرة ثالثة مع حزب الكتلة . وسئل أحمد الفقيه حسن عن حوادث ١٧ فبراير ١٩٤٨ والهياج الذى حدث بسبب اعتقال رئيس الحزب ، ولكن أحمد الفقيه لم يتم كلامه . وكان السؤال الذى وجه إلى جميع الأحزاب : هل اليهود معكم ؟ وكانت الإجابة : نعم ، وهل الطلبان الذين يعيشون فى ليبيا المستقلة يكونون آمنين على أنفسهم ؟ والجواب أنهم إذا أرادوا البقاء سيكونون مطمئنين على أنفسهم كمواطنين . وعلى أموالهم كذلك .

« وقد سئلت بعض الأحزاب عن منشور يقول لرجل الشارع (إذا سئلت في خلاف الاستقلال والوحدة والجامعة العربية : فعليك الإحالة إلى الأحزاب) . وقال المندوب الإنجليزي : ما الغرض من ذلك ؟ وكان من الواضح أنه يريد إن يقول أن هناك تأثيراً وفرض آراء معينة على الشعب . وكان الجواب أنه في كل أمة يوجد من لا يعرفون التعبير عن آرائهم ، فخوفنا من ذلك ، فإن الأسئلة التي يعجزون عن التعبير عليها يحيلون الإجابة على الأحزاب . وقد أثبتت مع أحد الأحزاب كذلك مسألة الإدارة السنوسية ، فكان الجواب أن شكل الحكومة في ليبيا المستقلة من اختصاص الهيئة التأسيسية (هذا ليس شغلكم) وسئلوا كذلك عما إذا كانت الهيئة التأسيسية سوف تضم ممثلين عن برقة . فمألووا طبعاً لأننا نريد الوحدة . وقد انتهت هذه الجلسات الساعة السابعة والنصف ، وكنت في شدة التعب» (١) .

وبينما كانت هيئة التحرير ما تزال تقوم بنشاطها ، حضر عبد الله ملوم عضو مجلس الشيوخ المصري إلى طرابلس يدعو إلى إمارة السيد محمد إدريس السنوسي ويطعن على هيئة التحرير ويلصق بها اتهامات عدة . وكان سبب حملته الشديدة على الهيئة ما قوبل به من معارضة شديدة عند دعوته للإمارة السنوسية الطرابلسية . ولما كان عبد الله ملوم قد أثار بعمائه هذا بلبلة في الأفكار كادت تؤدي إلى التفرقة والنشل أمام لجنة التحقيق ، فقد بادرت هيئة التحرير بالكتابة في ذلك إلى الحكومة المصرية ، وطلبت من القنصل المصري في بنغازي (أحمد بهجت) الحضور بسرعة إن طرابلس حتى يمنع عبد الله ملوم من مواصلة نشاطه الضار . وقد حضر القنصل فعلاً وتحدث مع ملوم بهذا الشأن . وقد ذكر الأخير في حديث له مع الدكتور شكري مستشار هيئة التحرير أنه « لا يريد تعطيل جهود الهيئة ، وأن غرضه الوحدة والدعوة

(١) محمد فؤاد شكري : مع هيئة التحرير في طرابلس الغرب وزعامة بشير السعداوي

(٢١ مارس ١٩٤٨) .

إلى إمارة السيد إدريس ، وحيث أن رئيس هيئة التحرير يعمل لنفس المبادئ فإنه يترك لرئيس الهيئة أن يعمل حسب الظروف ومطالب الموقف . وذكر رغبته في السفر إلى برقة . وقد أظهر له الدكتور شكري أنه لم يكن من الحكمة أن يعمل للتأثير على الأحزاب ، وذكر له شاهدا على ذلك إعطاءه نقودا إلى علي رجب صاحب حزب الاتحاد المصري الطرابلسي ، حتى يناشق على الهيئة وينقض الأقوال التي جاءت في المذكرة المشتركة التي وقعها هذا الحزب وقدمت إلى لجنة التحقيق . فنفى عبد الله ملوم أنه أعطى علي رجب نقودا . ولكن الحقيقة هي أن رجب ما لبث حتى قدم إلى لجنة التحقيق تقريراً مطولاً ينتفض فيه أقوال حزبه العلنية أمام لجنة التحقيق (١) .

وقبل أن يغادر عبد الله ملوم طرابلس حضر الشيخ ياسين المبري من برقة حتى « يروج » للإمارة السنوسية في هذه الظروف الحرجة ، فأثار بعماله سخطا عاما بين الطرابلسيين .

وما أن وصل عبد الله ملوم إلى برقة حتى أخذت برقيات الاحتجاج تنهال على هيئة التحرير . يستنكر فيها أصحابها ماعدوه إغفالا للإمارة وتجاهلا لحق السيد إدريس السنوسي الشرعي المقدس فيها . كما نشرت جريدة « برقة الجديدة » عدة مقالات بقلم عمر فايق شبيب وغيره ضد هيئة التحرير والطرابلسيين عموما . وعلاوة على ذلك ، فقد عمد عبد الله ملوم إلى نشر طائفة من الأحاديث والتصريحات تنطوي على اتهامات خطيرة إلى رئيس هيئة التحرير ، بدعوى أن غرضه تجزئة البلاد بإغفال ذكر الإمارة السنوسية .

الحركة الانفصالية في برقة : اتحاد الجامعات العربية

واتخذ المؤتمر الوطني البرقاوي من موقف الطرابلسيين من الإمارة السنوسية واعتبارهم الإمارة مسألة داخلية لاجدال في أنه من الميسور الاتفاق

(١) مذكرة هيئة تحرير ليبيا عن مسألة عبد الله ملوم باشا والإمارة السنوسية إلى وزارة الخارجية المصرية (١٢ أبريل ١٩٤٨) .

بشأنها فيما بعد سببا للطعن على هيئة التحرير ، فاتهمها بأنها قد فرطت في
الوحدة الليبية بتغافلها عمدا مسألة الإمارة ، وحملها مسئولية تجزئة البلاد
لهذا السبب وانفصام وحدتها . ومع أن الهيئة أمسكت عن الدخول في نقاش
كان من الواضح أنه لا جدوى منه ولا طائل تحته ، علاوة على ما يترتب
عليه من آثار سيئة . ثم حاولت الهيئة في الوقت نفسه بشتى الطرق إقناع
رجال المؤتمر الوطنى البرقاوى بالتريث حرصا على مصلحة البلاد . فقد
استمرت حملات الطعن والتجريح . بل وزادت شدة على شدتها .

وما أن جاءت لجنة التحقيق الرباعية إلى برقة حتى يادر المؤتمر الوطنى
البرقاوى بتقديم مذكرة إليها . استهلها بقوله : « إن برقة لمصممة تصميا
قاطعا على أن تنال حريتها واستقلالها ، ولن ترضى بغير ذلك بديلا مهما كلغها
الأمر . لأنها سبق أن دفعت ثمن الاستقلال غالبا من دماء أبنائها وأرواح
شهادتها ، فضلا عما تكبدته من خراب مدننها وضياح ثروتها في سبيل الجهاد
الوطنى » . وتناولت المذكرة أوجه المساعدات التى قام بها الشعب والمخاربون
البرقاويون والفندائيون منهم في ميادين القتال ، وقررت أنه لو كانت هذه
الحقائق معلومة عند جميع الدول لما فكر بعضها فى الوعد لإيطاليا بإرجاعها
إلى مستعمراتها من جديد . وبعد أن تحدثت عن الوحدة الليبية وأكدت
ضرورتها واقترانها بالمملكة السنوسية التى هى شرط للوحدة دائما . واستعرضت
النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية . خلصت المذكرة إلى القول
« وبناء على كل ما تقدم مما أوردناه منفصلا فى أبواب هذه المذكرة ، فإن
المؤتمر الوطنى العام الممثل للشعب البرقاوى تمثيلا شرعيا تاما بحكم التمثيل
الخول به من سيد البلاد الشرعى المعترف له من الأمة جمعاء بالسيادة منطقيا
وواقعا . يتقدم إلى لجنتمكم الموقرة مطالبا بما يلى : أن تعترف بحكوماتكم
الفخيمة بسمو أميرنا المعظم محمد إدريس السنوسى ملكا على رأس دولة
دستورية فى برقة . مع انحصار الملكية فى بيته السنوسى الكريم . ثم بعد هذا
إذا رغب إخواننا الطرابلسيون الانصواء تحت التاج السنوسى الكرم ، أمكن

توحيد البلاد الليبية في دولة واحدة ، والا فان برقة تحتفظ باستقلالها التام ولمايكها المعظم وتاجها المفدى» . ووقع على هذه المذكرة رئيس المؤتمر ونائباه وسكرتيرا المؤتمر ونحو السبعين عضوا (١) .

وكانت جماعة المؤتمر تسبق لجنة التحقيق إلى دواخل القطر البرقاوى لنشر المطالب التي أعلنها المؤتمر وضمنها مذكرته إلى اللجنة . ووزع المؤتمر منشورات كانت تعبر عن رأيه بأن الشعب يطالب باستقلال برقة . ونجم عن ذلك أن انقسمت آراء البرقاويين إلى ثلاثة أقسام :

أولا : قسم أيد المؤتمر بلا قيد ولا شرط ، كرابطة الشباب ، ومركزها بينغازى ، ورئيسها منير بعباع ، وهو موظف بالإدارة . وأغلب هذا القسم من أهل القبائل الداخلية . وينعون على جمعية عمر المختار التي يحدث باسم الشعب ، مع أنها من الحضر ، ولا تمثل أهل البلاد في نظرهم .

ثانيا : قسم يخالف المؤتمر . لأن هذا القسم يطالب بالوحدة كطلب هام ، ولكن هذا القسم كذلك يوافق المؤتمر في مسألة الإمارة السنوسية . ويمثل هذا القسم جمعية عمر المختار في دونه، ومن أبرز أعضائها مفتاح بوغرارة .

ثالثا : جمعية عمر المختار في المركز العام في بنغازى ، ورئيسها مصطفى ابن عامر . وسكرتيرها بشير المغيربي . ومن أبرز أعضائها ، محمود الخالوف ، والحاج المهدي المطردى ، والشاعر رفيق المهدي . وهؤلاء التزموا بالصمت ورفضوا المثول أمام لجنة التحقيق لإعطاء بيانات بوجهة نظرهم السياسية .

وكان أعضاء جمعية عمر المختار في درنة — مع تقديرهم لظروف هيئة التحرير في طرابلس — يعتقدون أن الهيئة كان في إمكانها أن تشير إلى الإمارة

(١) ملخص المذكرة الوطنية التي تقدم بها المؤتمر البرقاوى العام إلى لجنة التحقيق الرباعية (أوراق المرحوم الدكتور محمد فؤاد شكرى) .

في سبيل ارضاء البرقاويين ، وأنه في الوقت الذي جاملت فيه الهيئة جماعة الجبل (وهم أباطيون) كان واجبا عليها مجاملة البرقاويين ، إذ قيل للأخيرين بواسطة صادق بن زراع (حزب الأحرار الطرابلسي) أن هيئة التحرير وقفت هذا الموقف ، أي عدم المطالبة بالإمارة ، لمجاملة جماعة الجبل . وقد سبق أن أرسل ابراهيم الباروني بن سليمان باشا الباروني خطابا إلى السيد ادريس عام ١٩٤٧ أعلن فيه أنه لا يوافق على الإمارة المطلقة بلا قيد ولا شرط ، وهنا باسم الجبل . ورد عليه السيد ادريس في حينه بأنه ليس من الأشخاص الذين يفرضون أنفسهم على الشعب . ولذلك فإن جمعية عمر المختار في درنة في الوقت الذي طالبت فيه بالوحدة الليبية ذكرت الإمارة لإرضاء أهل البادية (١) .

ومع أنه كان من المنتظر أن تقوم هيئة التحرير في برقة بنشاط مشابه لما قامت به في طرابلس ، فقد حال موقف السيد ادريس والمؤتمر الوطني البرقاوي دون ذهاب الهيئة إلى برقة ، وأصر رجال المؤتمر في بنغازي على الانفصال والتجزئة بدلا من الوحدة . ويغلب على الظن أن الحركة الانفصالية التي أيدها السيد ادريس في برقة . كانت جزءا من مشروعات واسعة تعارض تماما وما تمسكت به الحكومة المصرية دائما . من حيث ضرورة المحافظة على وحدة ليبيا وعدم تجزئتها ، وتمتع ليبيا بالاستقلال . وأما هذه المشروعات فتتلخص فيما يلي :

(١) محمد فؤاد شكري : مع هيئة التحرير في طرابلس الغرب وزعامة بشير السعداوي (١٢ مايو ١٩٤٨) . وقد ذكر أنه حصل على هذه المعلومات من الشيخ محمد ميلاد مبارك ، وذلك عقب عودته من زيارة برقة . هذا وقد جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية أن فرع جمعية عمر المختار في درنة قد قدم للجنة مذكرة حيد فيها وحدة ليبيا واستقلالها التام ، بشرط أن يكون السيد محمد ادريس ملكا على البلاد ، وأن تنضم ليبيا الموحدة إلى جامعة الدول العربية ، وإلا فإنه يتخلى عن وحدة ليبيا للاحتفاظ بولائه للسيد ادريس . انظر .

Four Power Commission of Investigation for the Former Italian Colonies, vol. III, Report on Libya.

١ - تأييد الإنجليز للسيد إدريس في إعلان استقلال برقة تحت التاج السنوسى ، على أن يتم تنفيذ هذه الخطوة في آخر يونيه أو أوائل عام ١٩٤٨ .

٢ - اعتراف الإنجليز بالاتفاق مع فرنسا على قبول هذه الدولة الأخيرة لاستقلال برقة منفصلة عن طرابلس ، وذلك في نظير بقاء فزان في يد فرنسا

٣ - ان الإنجليز قد أنشأوا في بداية عام ١٩٤٨ منطقة إدارية واسعة أطلقوا عليها اسم « المنطقة العربية » ، تضم أقاليم سرت وبنى وليد ومزدة والجفرة ، وذلك تمهيدا لاقتطاع هذه المنطقة من القطر الطرابلسى ثم إلحاقها ببرقة المستعملة تحت التاج السنوسى .

٤ - اعتراف الإنجليز إعطاء فرنسا - في نظير قبولها استقلال برقة وضم المنطقة العربية إلى برقة - جزءا من طرابلس ذاتها في الحدود الغربية ، ثم اقتطاع جزء آخر منها على امتداد الساحل الشمالى حتى الخمس وإعطائه إلى فرنسا . وقد يستثنى من هذا الجزء مدينة طرابلس ، على أن تغدو منطقة دولية يتمتع الإيطاليون كذلك بصوت مسموع في إدارتها .

٥ - اتجاه الإنجليز إلى اقتطاع جزء من طرابلس الشرقية ، وذلك لإيصال حدود برقة الغربية إلى جهة وادى كعام الواقع إلى الجنوب الغربى من بلدة زليتن الساحلية .

٦ - فرض وصاية دولية أو وصاية مشتركة بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية فحسب على الجزء الباقى من طرابلس الغرب . ومراكز هذا الجزء الهامة ، هى : مصراته وزليتن وغريان ويغرن والعزيزية والزاوية ونالوت وترهونة . وكان هذا الجزء الباقى من طرابلس الغرب مأهولا بالإيطاليين ، وتنتشر فيه دعايتهم الواسعة بصورة خطيرة ، ولم تكن الإدارة العسكرية البريطانية تحرك ساكنا لوقفها .

٧ - كانت الغاية التى ينشدها الإنجليز هى تقطيع أوصال ليبيا ، واستندوا فى ذلك إلى أن الاعتبارات الاستراتيجية تحتم وجود قواعد عسكرية

في أيديهم في برقة أولا وقبل أي اعتبار آخر ، ثم المساومة على الجزء الباقي من ليبيا في سبيل تعزيز « المنطقة العربية » التي أنشأوها حديثاً (١) .

ومما هو جدير بالذكر أن السيد ادريس قد حاول في غضون شهرى فبراير ومارس من عام ١٩٤٨ أن يحمل الحكومة المصرية على الموافقة على إعلان انشاء حكومة وطنية مستقلة في برقة . بما تقتضيه هذه الموافقة من كل مؤازرة عسكرية ومادية ، أى استدراج الحكومة المصرية إلى الموافقة على انفصال برقة وتجزئة ليبيا وتنفيذ نفس البرامج التي تقدم به المؤتمر البرقاوى (في صورة مطالب) إلى لجنة التحقيق ، والذي اعتمده السيد ادريس على بريطانيا في تنفيذه . ولكن الحكومة المصرية قد رفضت الموافقة على عروضه ، لأنه لم يقدم ضمانا ما على أنه يبغى وحدة البلاد الليبية وعدم تجزئتها والتحرر من كل سيطرة أجنبية . ومع أن الحكومة المصرية قد بذلت قصارى جهدها لاستمالة السيد ادريس واقناعه بالتمسك بوحدة القطر الليبي والمطالبة باستقلال ليبيا متحررة من كل سيطرة أجنبية . فيسرت له كل معاملاته المالية ، والجمركية وغيرها . وكانت ما تزال تدفع له ولاعضاء الأسرة السنوسية « مخصصات » أى مرتبات كبيرة . فان السيد ادريس على الرغم من ذلك كله قد أصر على موقفه . مكتفيا في الوقت نفسه بالقول بأنه لا يستطيع مقاومة رغبات البرقاويين ، مع العلم بأن المؤتمر الوطني البرقاوى انما كان يعمل بإشارته وبارشاده .

واستخدم السيد ادريس وأعدائه وسائل « إرهابية » شتى للضغط على

(١) مذكرة إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية المصرية عن « مصلحة مصر في مسألة ليبيا » بتاريخ ١٧ مايو ١٩٤٨ . وهذه المذكرة مبنية على تقرير كتبه الدكتور شكرى إلى الإدارة المذكورة ، وحصل على المعلومات الواردة به عن المشروعات الإنجليزية من على تاجر مدير ورفلة وصديق بلاكل الحاكم العسكري الإنجليزي في طرابلس الغرب ، وذلك أثناء الرحلة التي قام بها الدكتور شكرى بصحبة طاهر المريض وعلى تاجر وأحمد السويحلي وغيرهم إلى بنون وسوكنه وودان (أبريل ١٩٤٨) .

العناصر الحرة المثقفة في برقة كجماعة عمر المختار في بنغازي ، وهي العناصر التي دفعها شعورها بالخطر الداهم من جراء الحركة الانفصالية في برقة إلى التمسك بوحدة البلاد وعدم تجزئتها ، ثم منعها من الإدلاء بوجهة نظرها رسميا أمام لجنة التحقيق خوفها من بطش رجال المؤتمر الوطني ، ولو أن الجماعة استطاعت في الوقت نفسه أن تبعث سرا بمذكرات إلى لجنة التحقيق تعبر فيها عن رغباتها وتنقض أقوال رجال المؤتمر الوطني البرقاوي . وفضلا ذلك ، فقد جرت مظاهرات خطيرة في درنة في غضون شهر مايو ١٩٤٨ طالب المتظاهرون فيها بالوحدة والاستقلال الصحيح والتحرور من كل سيطرة أجنبية .

نشاط هيئة التحرير المضاد :

ولما كانت قد برزت تواليا السيد ادريس الانفصالية واصراره على استقلال برقة والتحالف مع الإنجليز . فقد سعت هيئة التحرير - أمام تهديد وحدة البلاد - للحصول من الأحزاب الطرابلسية على قبول ومبايعة الأمير . وكان نص هذه المبايعة : « بسم الله الرحمن الرحيم . نحن رؤساء الأحزاب السياسية بطرابلس : حزب الجبهة المتحدة ، والحزب الوطني . والكتلة الوطنية الحرة . تقر بامارة صاحب السمو السيد محمد ادريس السنوسي على ليبيا المستقلة بخدودها الطبيعية ، من مصر شرقا إلى تونس غربا ، ومن البحر الأبيض شمالا إلى السودان الترنسي جنوبا ، امارة كاملة في نظام دستوري برلماني ديموقراطي . نرجو الله أن يحقق آمال الوطن . آمين . تحريرها في طرابلس في ٢٤ جماد الأول ١٢٦٧ الموافق ٤ أبريل ١٩٤٨ » .

ويقول الدكتور شكري في مذكراته « ذهبت في صباح ٤ أبريل ١٩٤٨ لمقابلة مصطفى ميزران (الحزب الوطني) وتحدثت معه طويلا مبينا أهمية إعطاء بشير السعداوي وثيقة من الأحزاب . فاشترط ميزران أن تكون سرية ، وأن تسلم إلى الحكومة المصرية فقط . ولاتعطي للسيد ادريس ، وقد وعده

بذلك . وفائدة هذه الوثيقة أن يكون البشير مسلحا بسلاح يؤيده ، حتى تستطيع الحكومة المصرية أن تضمن للسيد الإمارة في طرابلس في حالة دعوته إلى الاستقلال والوحدة والخروج من أحضان الإنجليز . وعلى أن تكون الحكومة دستورية . ووافق مصطفى ميزران (على الصيغة التي سبقت الإشارة إليها) وكتبها بخط يده . وبخشنا عن أحمد الفقيه حسن ، فلم نجده ، فكتب له ميزران بطاقة على أن يمر على المنزل ، فحضر ، وبخشت معه الموضوع ، فوقع هو الآخر . وقال ان سالم المنتصر (رئيس الجبهة الوطنية) لا يمكن أن يوقع عليها . لأنه انجليزي ، ولا يريد معاكسة الإنجليز ، وأن من الخير الاستعانة بمحمود المنتصر . وكان مصطفى ميزران من هذا الرأي ، وكلم محمود المنتصر بالتليفون . وأخذت أنا منه موعدا ليقابلني في المنزل عصرا .

وأضاف الدكتور شكري أنه «قد تبين أثناء مناقشة محمود المنتصر أن حزب الجبهة لا يوافق على الإمارة كهدأ حتى بعد الاستقلال ، وأنه إنما أيد هيئة التحرير على هذا الأساس . والدليل على ذلك - على حد قوله - ان قانون الهيئة لا ذكر فيه لإمارة السنوسي . وأن الحزب يريد الاستقلال بطرابلس منفصلة عن برقة ، مع العلم بأن محمود المنتصر يعتقد أن إنجلترا لا تفرط في طرابلس . يعنى استقلال تحت النفوذ الإنجليزي . ووجه الغرابة في ذلك أنهم يرفضون الإمارة بدعوى أن برقة والسيد ادريس في جيب الإنجليز ، وأنه لا يمكن اخراج الإنجليز من برقة . وقال ان البلادها من لا يريد الإمارة ، وأن الجهل لا يريد لها ، فقلت له اني أعلم ذلك ، ولكني سمعت بأذني من مسعود ابن عيسى في نالوت أنه لا يمانع في الإمارة بعد الاستقلال . وأما إذا كان الغرض التجزئة واستقلال برقة ، ثم استقلال طرابلس منفصلة عن برقة . ورفض الإمارة اطلاقا ، وأن هيئة التحرير لتعمل لهذا الغرض . اني لن أسلم الوثيقة التي معي (أى وثيقة المبايعه) إلى بشير السعداوى .. ثم شرحت له أن غرض الحكومة المصرية هو استقلال ليبيا موحدة قبل أى شيء آخر ، وتنظر إلى

امارة السنوسى (كسالك) لهذه الوحدة وهذا الاستقلال خصوصا ، وأن المفاوضات جارية في مصر بين السيد السنوسى والحكومة» (١) .

ومن جهة أخرى ، فقد حاول بشير السعداوى منذ عودته إلى القاهرة في منتصف أبريل ١٩٤٨ أن يشرح للحكومة المصرية والجامعة العربية دقائق الموقف في ليبيا ، وقدمت هيئة التحرير مذكرات مسهبة في هذا الموضوع . وكان مما اقترحه الهيئة ، اما كتابة في مذكراتها ، واما شفويا في أثناء أحاديث رئيسها المتعددة مع المراجع المختصة :

أولا : أن تنهز الحكومة المصرية الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا ، وذلك بوصف مصر دولة ذات مصلحة في مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ورأى في الموضوع أقرت الدول سماعه ، على أن يكون الغرض من هذه المفاوضات التفاهم مع بريطانيا تفاهما تاما واضحا في مسألة ليبيا .

ثانيا : أن تبذل الحكومة المصرية ما وسعها من جهد لإقناع السيد ادريس بالتخلي عن موقفه الحالي . ولما كانت كل الطرق الودية قد أخفقت في اقناع السيد ، فلدى الحكومة المصرية ولاشك من الوسائل ما يمكنها من تحقيق أغراضها .

ثالثا : لاشك أن الحكومة المصرية لاتتقنع بموقف السيد ادريس « السلبي » حيالها ، وأنها لاترى مسوغا لإمداده بالعون المالى والأدبى ومنحه كافة التسهيلات في معاملاته الاقتصادية والزراعية وغيرها في مصر ، وأنها ننتظر منه عملا ايجابيا « يحفظ للبلاد الليبية وحدتها ويضمن استقلالها وتحررها من النفوذ أو السيطرة الأجنبية .

وأيدت الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية وجهة نظر هيئة تحرير

(١) محمد فتواد شكري : مع هيئة التحرير في طرابلس الغرب وزعامة بشير السعداوى (٤ أبريل ١٩٤٨) .

ليبيا ، فطالبت في مذكرتها بتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٨ أن تنتهز الحكومة المصرية الفرصة سريعا للمفاوضة مع الحكومة الإنجليزية ، وذلك :

١ - على اعتبار أن حدوث أى تغيير فى الأوضاع القائمة فى ليبيا ، إنما يتنافى مع مبادئ القانون الدولى ، حيث أنه لايجب الفصل فى مصير ليبيا قبل أن يصل مؤتمر وكلاء وزراء الخارجية إلى قرار اجماعى حاسم فى هذه المسألة . أو إذا أثار نزاع بصددها بين الدول قبل أن يمر هذا النزاع فى مراحل المعروفة بغية الوصول إلى « حل » بالطرق الدولية القانونية .

٢ - وعلى اعتبار أن من مصلحة الحكومة الإنجليزية نفسها أن تسعى لتسوية الخلافات القائمة بين برقة وطرابلس محافظة على الأمن والنظام فى كل منهما ، حيث أنه مما يتنافى مع مصلحة الحكومة الإنجليزية أن تجد نفسها مضطرة عند نشوب حرب عالمية جديدة إلى توزيع جهودها فى نضال ضد جبهتين : جبهة الغزو الخارجى . وجبهة المقاومة الداخلية فى كل من برقة وطرابلس .

٣ - وعلى اعتبار أنه من مصلحة الحكومة الإنجليزية نفسها أن تترك تسوية الخلافات بين برقة وطرابلس إلى الحكومة المصرية ، كدولة ذات مصلحة مباشرة فى المسألة الليبية من جهة . وكعضو بارز من أعضاء جامعة الدول العربية ، وهى الدول المسيطرة فى منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الواضحة فى أى نزاع دولى أو حرب قد تقوم بين الكتلتين الشرقية والغربية فى المستقبل .

ولخصت المذكرة الغاية الظاهرة والمباشرة من هذه المفاوضات فيما يلى :

(أ) عدم ادخال أى تغيير فى الوضع القائم الآن فى ليبيا . ومعنى ذلك فيما يتعلق ببرقة ابطال جميع المظاهر المعطاة « لإمارة » السيد ادريس « كأمر » يتمتع بنفوذ « استقلال » ادارى لا يمكن

الاعتراف به من وجهة نظر القانون الدولي ، فضلا عما يسببه هذا النفوذ وهذا « الاستقلال الإداري » من تحريك الفتنة في داخل برقة ذاتها ، بفضل ما ينشره هذا النفوذ وهذا الاستقلال الإداري السنوسي من شتى صنوف الإرهاب ، وبخاصة في المناطق الساحلية والمدن الهامة الكبيرة .

(ب) العمل سريعا لإعادة العلاقات الطبيعية (من اقتصادية وغيرها) بين برقة وطرابلس .

(ج) المبادرة بادخال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية اللازمة في القطر الطرابلسي ، وذلك لتفريغ الأزمة الاقتصادية الخانقة في طرابلس .

(د) المبادرة بوضع حد لنشاط الإيطاليين وإبطال دعايتهم المغرضة الخطيرة في طرابلس . وذلك حتى يطمئن الطرابلسيون إلى أن الإنجليز لا يبدون سياستهم على المساومة مع الإيطاليين ، وحتى يطمئن كذلك إلى أن الإيطاليين لن يمتلكوا طرابلس مرة ثانية تحت ستار الوصاية أو تحت أى ستار آخر .

(هـ) عدم فصل « المنطقة العربية » من طرابلس ، وعدم اقتطاع أية أجزاء من طرابلس سواء لإعطائها إلى برقة « المستقلة » أو إلى فرنسا (و) العمل بكل وسيلة لإنقاذ فزان من براثن فرنسا واعادته إلى ليبيا الموحدة ، وذلك لأن الفرنسيين لا يستندون على أى حق يسوغه القانون الدولي في البقاء بفزان وامتلاكه (١) .

غير أن مطلب المفاوضات مع الإنجليز لم يجد استجابة لامن الحكومة ولا من الجامعة العربية (عبد الرحمن عزام) لعدم ملائمة الوقت لذلك ،

(١) مذكرة إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية المصرية عن « مصلحة مصر في مسألة ليبيا » بتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٨ .

بسبب مسألة فلسطين . وقد ذكر بشير السعداوى أنه لم يجد اهتماماً جدياً لامن عبد الرحمن عزام ولا من النقراشى ، بل ان النقراشى لما حدثه السعداوى عن السيد ادريس ، قال أنا لأفهم المقصود ، ونحن لا يمكننا أن نفعل شيئاً مع هذا الرجل .

ومن ثم ، فقد حاول السعداوى من جديد أن يزيل سوء التفاهم مع السيد ادريس ، فاجتمع بالطاهر المصرى أبو الذهب عضو مجلس النواب ومن أعيان مديرية البحيرة ، واتفقا على أن يرسل الطاهر برقية إلى السيد ادريس ، وأن يفتح باباً للتدخل والتوسط لإزالة سوء التفاهم والعمل من أجل الوحدة بين طرابلس وبرقة ، فابرق الطاهر المصرى فى ٢٩ أبريل ١٩٤٨ إلى السيد ادريس البرقية التالية : « ليبدأ المجاهدة عزيزة على كل عربى ، ففيها دماء الآباء ، وهى تراث الاجداد ، واليوم هى أمانة فى عنقكم أمام الله والتاريخ . ونحن عرب مصر فى هذا الوقت الذى تجتاز فيه تلك البلاد أدق المراحل تناشدكم الله أن تقضوا على ذوى الأغراض بالتمسك بالوحدة الليبية والاستقلال التام » . ورد السيد ادريس فى ٣ مايو ١٩٤٨ برقية إلى الطاهر المصرى هذا نصها : « هيئة التحرير أوجدت جواً فاسداً فيما بين البلدين ، وهى المسئولة أمام الله والتاريخ ، وليس فى الإمكان ارغام أحدهما ، ولو شاهدتهم الموقف لعذرتهم . وكان تعليق الطاهر المصرى على تلك البرقية : « يكاد المرعب يقول خانوفى » (١) .

تقرير لجنة التحقيق الرباعية :

وفى هذا الوقت كانت لجنة التحقيق الرباعية لاتزال تقوم بأعمالها فى ليبيا ، التى وصلت إليها فى ٦ مارس وبقية بها حتى ٢٠ مايو ١٩٤٨ ، فمكثت فى طرابلس الغرب مدة أربعين يوماً ، وفى فزان عشرة أيام ، وفى برقة

(١) محمد فؤاد شكرى : مع هيئة التحرير فى طرابلس الغرب وزعامة بشير السعداوى (٢٩ و ٣٠ مايو ١٩٤٨) .

خمس وعشرين يوما . وفي طريق عودتها ، زارت اللجنة روما ، واستمعت لممثلين عن الإيطاليين الذين كانوا يقيمون في الماضي في المستعمرات الإيطالية السابقة (١) .

وازاء انقسام آراء اللجنة بصادد الحالة الليبية . فقد احتوى تقريرها على نصين ، أحدهما فرنسي انجليزي أمريكي . والآخر سوفيتي .

وجاء في النص الفرنسي الإنجليزي الأمريكي أن درجة الوعي السياسي تختلف في طرابلس الغرب ، فبينما نجد طائفة صغيرة نسبيا تستطيع فهم محتويات عرائضها فإن القسم الأكبر من الشعب . ولو أنه يذكر بعض بنود برامج الأحزاب السياسية ، إلا أنه عاجز عن الرد على أسئلة اللجنة التفصيلية ، وهناك عدد قليل نسبيا ليست لديه أية فكرة عن أشكال الحكم ، وكل همهم تأمين حاجاتهم الضرورية . ولا يعينهم شكل الحكومة بأي حال من الأحوال . ومع أن الأهداف الوطنية كانت مقررة منذ عدة سنوات ، فإن الدعاية قد نشطت في الأسابيع الأخيرة عند وصول هيئة تحرير ليبيا من القاهرة إلى طرابلس . وقد هاجمت الهيئة الاستعمار على وجه العموم والإدارة الإيطالية على وجه أخص . وشرحت للشعب كيف يجب أن يرد على أسئلة اللجنة . وقد زارت الهيئة كل مراكز القطر الرئيسية تقريبا قبل زيارة اللجنة لها . ومع ذلك ، فإن اللجنة قد حققت في مناطق لم تدخل ضمن برنامج الهيئة المذكورة . ومن الصعب أن نقدر المدى الذي أثرت فيه هيئة تحرير ليبيا على وجهات النظر التي استمعت إليها اللجنة . فلم يلاحظ فارق يعتمد به في رغبات السكان في المناطق التي زارتها الهيئة وفي غيرها ، وحتى في بعض الحالات من أناس لم يسمعوا قط بالهيئة أو بزعمائها .

وفيا يتعلق برغبات الشعب . فقد تقدمت الأغلبية الساحقة بطلب الاستقلال في جميع المناطق ، ومن جميع طبقات الشعب . وجميع من

Khadduri, M. : op. cit., p. 121.

(١)

سئلوا أعربوا عن رغبتهم في أن يمنحوا الاستقلال فوراً أو وحدة ليبيا ،
وطلب أكثرهم بالإضافة إلى الاستقلال اما الانضمام إلى الجامعة العربية أو وحدة
ليبيا ، وطلب أكثر من نصفهم هذه النقاط الثلاث معا . ولقد تباين مفهوم
الاستقلال حسب اختلاف درجة الوعي السياسي للشعب والتوزيع الاجتماعي .
وكانت الطبقة المرفهة أكثر وعياً من الناحية السياسية . فقد طلب الكثير منها
أن تستمع إليه اللجنة ، وكانت رغبات هؤلاء تدور عادة حول النقاط
الثلاث للأحزاب السياسية وهي الاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة
العربية . أما الفئات الفقيرة من الشعب ، وهي تكون الأغلبية ، فقد أظهرت
على وجه العموم قلة وعيها واهتمامها بالنتيجة . فقد طالبت أغلبية كبيرة
منهم بالاستقلال ، وعبر كثيرون عن رغبتهم في أن يؤدي ذلك إلى تحسين
أحوالهم . وطلب عدد كبير منهم مساعدة من الجامعة العربية ، بينما طلب
عدد أقل بكثير وحدة ليبيا . وقد أعلن أكثر الناس الذين سئلوا عن شكل
الحكومة الذي يريدونه في المستقبل ، فأجابوا بأنهم يتركون هذه المسألة
لأن أن يبت في مسألة الاستقلال أولاً أو أن تترك المسألة إلى الأحزاب السياسية
للبت فيها ، وأن الأغلبية الكبرى من الذين سئلوا لم يعلنوا تأييدهم الشخصي
للسنوسى . ولم يؤيد العدد القليل من اليهود الذين سئلوا إقامة حكومة عربية ،
بل يرغبون في حماية حكومة أجنبية . أما الإيطاليون فقد أعلنوا جميعاً عن
رغبتهم في عودة الإدارة الإيطالية ، وأعلن أغلبهم رغبتهم في الهجرة من
ليبيا في حالة منحها الاستقلال . وطلب الكثير من السكان وضع حد للنظام
الموقت العسكرى فوراً . وأعلنت الأغلبية الساحقة من الذين سئلوا عن
معارضتهم في عودة الإدارة الإيطالية . وأعلن بعضهم أنهم سيلجأون إلى السلاح
إذا ما تحققت هذه العودة ، بينما يرى آخرون أن المعارضة لن تصل إلى
هذا الحد .

وأشار النص الفرنسى الإنجليزى الأمريكى إلى أن أهم الأسباب التى
قدمت لتأييد طلب الاستقلال هى :

١ - معارضة الحكم الأجنبي ، لأن الاستقلال حق طبيعي لجميع الشعوب .

٢ - ان طلب حكومة غير اسلامية يخالف التعاليم الإسلامية .

٣ - الحق ضد بعض مظاهر الاستعمار الإيطالي .

٤ - عدم الرضا عن النظام الحاضر ، على اعتبار أن التدابير التي اتخذت لمواجهة الأزمات الاقتصادية لم تكن كافية .

أما الذين عارضوا في الاستقلال ، فقد اعتبروا أن البلاد لم تؤهل بعد لحكم نفسها ، وأعلن بعض البربر معارضتهم لحكم العرب . أما الذين طلبوا الانضمام إلى الجامعة العربية ، فقد تأثروا إلى حد كبير بفكرة « أخوة العرب » ، وأن الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية مطلبان يكمل أحدهما الآخر . ونظر بعضهم إلى الجامعة العربية على أساس أن لها صبغة دينية وترمز إلى الوحدة الإسلامية ، بينما أعرب آخرون عن رغبتهم في أن توفر لهم الجامعة العربية جميع حاجاتهم المادية . والقليلون الذين شرحوا رغبتهم في وحدة ليبيا ، طلبوا ذلك بناء على اعتبارات اقتصادية . لأن الوحدة في نظرهم ضرورية لتمكين ليبيا من النهوض بنفسها .

وجاء بالنص السوفيتي أن اللجنة استمعت خلال إقامتها في طرابلس إلى الأحزاب السياسية وغيرها من الهيئات وسكان مدينة طرابلس غير المنظمين ، ثم قامت بجولتها في القطر الليبي وحصلت على رغبات سكان الأقاليم . وقد تلقت اللجنة عرائض كثيرة من سكان طرابلس وخطابات شخصية بعضها غير موقع ، لخوف مرسلها من الانتقام إذا أعربوا عن وجهات نظرهم . وفي فبراير ١٩٤٨ ، وقبل وصول اللجنة ، أعلنت حالة الطوارئ من قبل رئيس الإدارة ، نظراً للمظاهرات التي قامت ضد إنجلترا . وكان الفندق الذي تقيم فيه اللجنة ، بل والبناء الذي تعقد فيه اجتماعاتها أيضاً ، ، تحت حراسة البوليس . وفضلاً عن ذلك ، فقد كان

بداخل البناء بوليس يفحص وثائق الداخلين اليه ، ، ممن رغبوا في مقابلة اللجنة ، الأمر الذى ضيق بطبيعة الحال مجال الاتصال الحر بين اللجنة والأهالى . والظاهرة الثانية ما فرضته الإدارة البريطانية من قيود على نشاط الهيئات المؤيدة لعودة الإيطاليين . أما من الجهة الأخرى ، فقد كانت الهيئات الوطنية العربية - سواء كانت أحزاب أم هيئات كهيئة تحرير ليبيا - تتمتع بحرية العمل كعقد الاجتماعات وحرية التنقل بين الأقاليم والصاق النداءات والشعارات على الجدران .

وثمة عامل جديد لم تجده اللجنة في المستعمرتين السابقتين اللتين زارتهما اللجنة (اريتريا والصومال) هو تدخل كبار رجال الدين الإسلامى في مصر (فتاوى هيئة كبار علماء الأزهر بالقاهرة) ، وهذه الفتاوى التى نشرت كانت تدعو السكان للمطالبة بالاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية ، وتندر باعلان الخروج على الإسلام من لم يتميد بهذه الفتاوى . ولقد ظهرت هذه الفتاوى بالصحف المحلية ، وقام بنشرها مكتب الاستعلامات البريطانى . وكان لهذه الفتاوى أثر كبير في توجيه السكان وقت تحقيق اللجنة ، لأن الأغلبية الساحقة من السكان مسلمون ، وأغلب جمهور الشعب الليبي أمى .

ولا يمكن التقليل من أهمية نشاط المهاجرين الليبيين الذين كانوا في المنفى أثناء الإدارة الإيطالية ، خصوصا في البلاد العربية ، وعلى وجه أخص في مصر ، ثم عادوا إلى ليبيا بعد الاحتلال البريطانى . ولقد عاد هؤلاء بشعور قومى قوى يدعوا إلى الوحدة العربية . وسجلت اللجنة في طرابلس - كما في الصومال الإيطالى - شكاوى بعض السكان لخوفهم من الانتقام في حالة تعبيرهم عن آرائهم بحرية ، وتلقت عدداً من الخطابات وسمعت بعض التصريحات الشفوية التى تدل على أن الممثلين المحليين للإدارة (المدبرون والمترجمون والموظفون في البوليس) والوجهاء والشيوخ قد هددوا الأهالى بعدم الإعراب عن شعور ولائهم للإيطاليين .

وذكر النص السوفيتي فيما يتعلق برغبات السكان ، أن أغلبية هؤلاء قد أعربوا عن تأييدهم لاستقلال البلاد ووحدة ليبيا والانضمام لجامعة الدول العربية . ومن الملاحظ أن الأفكار متشعبة فيما يخص استقلال البلاد ، فظهر من استجواب اللجنة لقسم من السكان أنهم لم يرغبوا في الاستقلال الفوري ، مع العلم بأن معظم هؤلاء لا يفهمون عن الاستقلال إلا بأنه الأجور الحسنة . وحينما سألت اللجنة هؤلاء عن جامعة الدول العربية ، ظهر أنهم لا يعرفون ما كانت عليه ، وأين وجدت وهناك قسم آخر من السكان يعتقد بأن القطر الليبي ليس أهلا للحكم الذاتي ، لذا يرى من الضروري مروره بفترة انتقال تحت إرشاد دولة أوروبية حتى يصبح كفوًا للاستقلال . ويرى هؤلاء أن أصلح دولة لتحمل المسؤولية هي إيطاليا^(١) .

وأما عن برقة وفزان ، فلم يختلف ما جاء بتقرير لجنة التحقيق عنهما عما سبق أن أوردناه في كلامنا عن النشاط السياسي والأحزاب .

الأمم المتحدة وتأجيل النظر في القضية الليبية :

ولما كانت جهود الدول الأربع (بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) للتوصل إلى اتفاق فيما بينها بشأن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة قد أخفقت جميعها ، فقد انتقلت المسألة إلى الأمم المتحدة منذ ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ ، وبات مقررا أن تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المسألة في دورتها الثالثة في باريس .

وهناك بعض الحقائق التي توضح ما أحاط بالقضية الليبية من ظروف

(١)

Four Power Commission of Investigation for the Former Italian Colonies, vol. III, Report on Libya.

وانظر كذلك جامعة الدول العربية : تقرير لجنة التحقيق في المستعمرات الإيطالية السابقة عن ليبيا في خمسة أجزاء .

وملابسات عند انتقال نظر هذه القضية إلى الأمم المتحدة ، ولعل أهم هذه الحقائق ما يلي :

أولاً : كانت هناك اتجاهات معينة تهدف إلى ضرورة الانتهاء من تقرير مصير ليبيا بأكملها في هذه الدورة ، أو على الأقل تقرير مصير برقة وفزان على أساس تجزئة البلاد وحرمانها من استقلالها ، وذلك بغرض وصاية بريطانيا على برقة وفرنسا على فزان وإيطاليا على طرابلس .

ثانياً : كان اتفاق بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على هذا الحل ، يقوم على اعتبار أن وحدة ليبيا أمر يتعذر تحقيقه ولا يمكن قبوله . واستندت هذه الدول الثلاث فيما ذهبت إليه إلى أن تقرير لجنة التحقيق قد أثبت - على حد قولهم - عجز ليبيا عن تحمل عبء الاستقلال من الناحية الاقتصادية ، كما أن هذه الدول صارت تقول إن هناك اختلافاً كبيراً بين آماني الشعب الليبي في برقة وبين آمانيه في طرابلس . لأن البرقاويين يقرنون استقلالهم بامارة السيد إدريس السنوسي . ولا يقبلون الوحدة إلا على شريطة إقرار الطرابلسيين للإمارة السنوسية . على حين أغفل اخوانهم الطرابلسيون ذكر الإمارة أمام لجنة التحقيق

ومن ثم ، فإنه ما عرفت نوايا الدول الثلاث ومواقفها لتجزئة البلاد وبذر بذور الشقاق بين أبنائها ، حتى يادر الطرابلسيون بتجديد بيعاتهم السابقة للأمير إدريس السنوسي في وثيقة تأكيد بيعة الإمارة المشهورة التي وقعها رؤساء الأحزاب السياسية نيابة عن الشعب وباسمه في ٣ شوال ١٣٦٧ الموافق ٨ أغسطس ١٩٤٨ . أما نص هذه البيعة فهو (١) .

« بسم الله الرحمن الرحيم . إن الأمة الليبية التي جاهدت وكافحت

(١) وجد كاتب البحث النسخة الأصلية هذه الوثيقة ضمن أوراق المرحوم الدكتور محمد فؤاد شكري .

سنوات عديدة في سبيل حريتها ووحدها واستقلالها ، والتي تحرص على حقها في الحياة الرغدة السعيدة إلى جانب أمم العالم المتمتعَة بحقوق سيادتها الكاملة ، تجد نزاما عليها في هذه المرحلة الحاسمة التي يجتازها القطر الليبي ، أن تعلن للملأ تضامنها وتساندها . وأن تشهد العالم أجمع على أنها لن ترضى عن الوحدة والاستقلال بديلا .

« ولما كانت الأمة الليبية قد عقدت آمالها في بلوغها مقاصدها الوطنية النبيلة على شخص حضرة صاحب السمو الأمير محمد إدريس السنوسي حتى لاتكون البلاد طعمة للآكلين ولقمة للمستعمرين .

« فنحن رؤساء الهيئات السياسية في طرابلس نقر بامارة صاحب السمو المعمم السيد محمد إدريس السنوسي على ليبيا المستقلة بأكملها ، الموحدة بدون تجزئة ، في نظام دستوري برلماني وحكومة ديمقراطية . مبتهلين إلى المولى عز وجل أن يحقق للأمة الليبية مقاصدها الوطنية . ألا وهي الحرية والوحدة والاستقلال والسيادة الكاملة على يد سمو الأمير . فتصل الأمة ما تصبو إليه وتظفر بآمانها المنشودة وغاياتها المتصودة . وتحتل بعونه تعالى المكان اللائق بها بين أمم العالم وشعوبه الراقية العظيمة والله الموفق » .

ووقع على هذه الوثيقة مصطفى ميزران (الحزب الوطني) وأحمد حسن (الكتلة الوطنية الحرة) وصادق بن زراع (حزب الأحرار) وعلى رجب (حزب الاتحاد المصري الطرابلسي) . أما سالم المنتصر رئيس الجبهة الوطنية المتحدة وقتئذ فقد امتنع عن التوقيع ، ووقع بدلا منه أحمد عون سوف ، مما أفضى إلى ارغام سالم المنتصر على الاستقالة من رئاسة الجبهة .

ثالثا : ومع أن الفرنسيين كانوا قد ضربوا نطقا حديديا حول فزان ، إلا أن الرحلة التي قام بها الدكتور شكري بصحبة طاهر المريض وعلى تامر وأحمد السويحلي وغيرهم في غضون شهر أبريل ١٩٤٨ إلى هون وسوكنه

وودان ، قد أظهرت أن أحمد سيف النصر زعيم فزان يؤيد إنشاء حكومة إسلامية وطنية في ليبيا المستقلة تحت تاج إدريس السنوسى .

وهكذا كانت آمال الوطنيين الليبيين عظيمة فى أن الفرصة سوف تكون مواتية لتحقيق آمانيهم كاملة فى الوحدة والاستقلال . وذلك على الرغم مما كانوا يتوقعونه من عقبات كثيرة ، بسبب أطماع الدول الأوروبية وإصرارها على تجزئة ليبيا وإهدار استقلالها .

وتألف الوفد الليبى الناهب إلى باريس من بشير السعداوى وابنه عبد الحميد السعداوى والدكتور محمد فؤاد شكرى مستشار هيئة التحرير . والواقع أن مهمة الوفد كانت شاقة ومضنية ، لإصرار بعض الدول على فرض الوصاية الأجنبية على أقاليم ليبيا الخزأة . فاذا تبين أن الفصل فى مصير ليبيا بأكملها أمر متعذر ، فلا أقل من تقرير مستقبل برقة وفزان فى هذه الدورة وإرجاء النظر فى مصير طرابلس عامما آخر إلى الدورة التالية .

وكان بفضل المساعى التى بذلتها الوفد الليبى وحرصه على تعريف رؤساء وأعضاء الوفود العربية والآسيوية بحقيقة الموقف فى ليبيا ، واقتناع هؤلاء بأن المصلحة تقضى بأن يبدلوا جميعا أقصى جهودهم لتأجيل النظر فى قضية ليبيا برمتها ، أن بذلت هذه الوفود قصارى جهدها فى هذا السبيل ، وذلك حتى تتاج الفرصة لاستئناف المساعى فى المحيط الدولى من أجل اقناع الدول بالتخلي عن فكرتى التجزئة والوصاية .

وفى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ صدر قرار الجمعية العامة بتأجيل موضوع المستعمرات الإيطالية السابقة إلى التسم الثانى من هذه الدورة . وكان بفضل هذا القرار أن نجت ليبيا من شر عاجل وخطر داهم .

• • •